

محضر الجلسة رقم 610

التاريخ: الثلاثاء 11 رجب 1429 (15 يوليوز 2008).

الرئاسة: المستشار السيد أحمد الشرفاوي، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وخمس وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد أحمد الشرفاوي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين وآله وصحبه. أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

عملاً بأحكام الفصل السادس والخمسين من الدستور ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، فليفضل مشكوراً.

المستشار السيد محمد تيتي عوي الإدريسي السيد أمين المجلس:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

لقد توصلت رئاسة المجلس بالنصوص التشريعية التالية:

1- مشروع قانون رقم 47.07 بنسخ أحكام الظهير الشريف رقم

1.61.129 الصادر في 25 من ربيع الثاني 1382، الموافق لـ 25 شتنبر

1962 بتنظيم أنواع النقل البحري؛

2- كما توصلت بمشروع قانون رقم 07.08 يقضي بتحويل "بريد المغرب"

إلى شركة مساهمة؛

3- كما توصل المجلس بمشروع قانون رقم 16.08 يقضي بتغيير وتتميم الظهير

الشريف رقم 1.63.226 الصادر في 14 من ربيع الأول 1383 الموافق

05 غشت 1963 بإحداث المكتب الوطني للكهرباء؛

4- مشروع قانون رقم 12.06 يتعلق بالتقييس والشهادات والمطابقات

والاعتماد؛

5- مشروع قانون رقم 08.08 يتم بموجبه القانون رقم 33.01 القاضي

بإحداث المكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن؛

6- كما توصل المجلس بمشروع قانون يتعلق بتعديل المادتين 108 و111 من

قانون المسطرة الجنائية والمقدم من فريق الإتحاد الدستوري؛

7- كما توصل المجلس بمشروع قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 17.99

المتعلق بمدونة التأمينات والمقدم من فريق التجمع الوطني للأحرار؛

وتوصل المجلس بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان

يطلب فيها:

"نظراً للالتزامات الطارئة، يشرفني أن أبلغكم طلب السيد وزير التشغيل والتكوين المهني بتقديم السؤال الشفهي الوحيد الموجه إليه في بداية الجلسة".

كما يبلغنا بطلب السيد وزير التجارة الخارجية بتقديم السؤال الشفهي الوحيد الموجه إليه مباشرة بعد تقديم الأسئلة الشفهية الموجهة لقطاع الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة.

كما توصل المجلس بعدد من الأسئلة الشفهية عددها: 20، والأسئلة الكتابية: 5، وعدد الأسئلة التي تم سحبها: 1. شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الأمين.

تفضلوا أسيدي، تفضلوا السي العربي.

المستشار السيد العربي القباج:

شكراً السيد الرئيس.

أضطر كممثل نقابي في هذا المجلس الموقر للتدخل في إطار نقطة نظام للتعليق على ما صدر في آخر عدد من النشرة الداخلية بخصوص قرارات المكتب، بصفة أساسية ما يتعلق بالشؤون الإدارية، حيث لاحظنا عدم التجاوب مع تطلع جنود الحفاء في هذا المجلس الذين كانوا ينتظرون التفاتة بمراجعة منحتهم نظراً للجهود المشكورة التي يبذلونها، أسوة بما تمتحه كثير من القطاعات العمومية لموظفيها.

وهو التطلع الذي عبرت عنه نقابتهم الفنية في رسالة رسمية إلى الرئاسة، سبقتها رسائل أخرى تدعو إلى فتح الحوار بشأن قضايا الموظفين، فنحن نستغرب من الاستمرار في تأجيل البت في شؤون التدبير الإداري وعدم الانفتاح على المبادرة البناءة التي شكلها تأسيس نقابة مستقلة لموظفي مجلسنا قبل زهاء ثلاثة أشهر رغم مساعي المكتب التنفيذي المنتخب.

ولهذا، نحن ندعو الرئاسة المحترمة ومكتب المجلس إلى التجاوب مع النقابة، لأنها أداة فاعلة، إيجابية من شأنها دعم موقع الوظيفة البرلمانية وترسيخ الحوار كآلية لذلك، فهل يعقل أن الحكومة التي يراقبها مجلسنا تفتح الحوار مع النقابات، بينما يتردد مكتب المجلس رغم ترحيبه بتأسيس نقابة الموظفين في فتح هذا الحوار، علماً بأن دور النقابة الأساسي هو، طبعاً، الدفاع عن

منخرطها وبالأساس تطيرهم للمزيد من المرودية والتأهيل لمواكبة تطور العمل التشريعي؟
نتمنى، عن طريق هذه النقطة، أن يستجيب المكتب لفتح حوار مع النقابة.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار على نقطة نظام التي تحولت إلى إحاطة، ومنتقل إلى طلبات الإحاطة التي وردت على مجلسنا، فأعطي الكلمة للسيد رئيس فريق الإتحاد الدستوري في إطار الإحاطة، تفضلوا السي إدريس.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسيد الوزير المحترم،
السيدات والسادة المستشارون،

لقد أفرد السيد الوزير الأول، السيد الرئيس، فقرة خاصة بتطوير التفاعل مع العمل البرلماني، وفي التصريح الذي قدمه أمام مجلس المستشارين لتقديم البرنامج الحكومي، وقد جاء في هذه الفقرة ما يلي:
"ستعمل الحكومة يدا في يد مع البرلمان على توطيد علاقات التشاور المتبادل والحوار الدائم بين أعضائها وأعضاء البرلمان، وتؤكد الحكومة أيضا استعدادها لإقامة علاقات حوار مع المعارضة البرلمانية وتمكينها من وسائل تطوير العمل البرلماني والممارسة الديمقراطية".

الزميلة الزملاء الأعضاء،

منذ يوم الخميس 25 أكتوبر 2007 قال السيد الوزير الأول هذا الكلام، وقد استبشرنا خيرا آنذاك، لأنه نابع من وزير سياسي ينتمي إلي النخب الحزبية، إلا أن السيد الوزير الأول لم يعد منذ ذلك الحين.

غياب نعتبه، نحن في المعارضة، منافيا لقواعد العلاقات بين المؤسسة التنفيذية والمؤسسة التشريعية، فهناك أسئلة كثيرة لدى السادة البرلمانيين يودون طرحها على السيد الوزير الأول. هناك قضايا تتجاوز اختصاصات القطاعات الوزارية وتتطلب أيضا حضورا حكوميا في شخص السيد الوزير الأول لدراستها وتعميق النقاش بخصوصها.

فقد كان السي ادريس جطو، الله يذكره بخير، السيد الوزير الأول التقنراطي قد حضر إلى البرلمان للإجابة على الأسئلة المحورية ومناقشة المواضيع الإستراتيجية والوطنية، بينما فضل السيد الوزير الأول السياسي الحالي الغياب، واكتفى بزيارة يتيمة كسستم فقط.

بينما هناك قضايا ملحة تحتاج إلى حضوره الشخصي، فقد كان بالأمس القريب موضوع أحداث سيدي إفني وتغيب السيد الوزير الأول لينوب عنه السيد وزير الداخلية، والآن يتعرض المغاربة المهاجرون بإسبانيا وفرنسا إلى ما يسمى ب"الهجرة الانتقائية" إلى البلد الأصل، والحكومة صامتة والوزير الأول مستمر في تجاهل دور البرلمان في مناقشة مثل هذه المواضيع

التي تمه المواطنين المغاربة، ونفس الكلام يقال بالنسبة لارتفاع الأسعار وصندوق المقاصة وآثار الجفاف وأوضاع العالم القروي.
السيد الرئيس،

ألا تستحق كل هذه القضايا التي يتخبط فيها المواطن حضور السيد الوزير الأول؟ فالسيد الوزير الأول السابق دأب على تقاليد استقبال المعارضة والتحاو معها، إلا أن السيد الوزير السياسي الحالي وضع حدا لهذا التقليد ولم يكلف نفسه عناء التشاور مع المعارضة البرلمانية.

ولهذا، فإننا في المعارضة، ندعو السيد الوزير الأول إلى الالتزام بما ورد على لسانه في التصريح الحكومي، ونطالبه بالوفاء بعهده في الحوار والتشاور مع المعارضة البرلمانية وتمكينها من وسائل العمل لتطوير العمل البرلماني والممارسة الديمقراطية.

ونتمنى ومعنا الآن السيد المكلف بالعلاقات مع البرلمان أن يكون للسيد الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان، أولا، لأنه راه يمثّل الغرفتين معا، وتتمناوا، السيد الوزير الأول أن يكون له الصدر الرحب لتقبل تنديتات وانتقادات المعارضة، لأنها نابعة من روح وطنية تتمنى للديمقراطية الوطنية مضاهاة الديمقراطيات العريقة التي يحضر رؤساء حكوماتها باستمرار بالبرلمان. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس، الكلمة لرئيس فريق العهد في إطار إحاطة.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الرئيس،

السيدة والسيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

طبقا للمادة 128 من النظام الداخلي، أحيط مجلسنا الموقر، ومن خلاله الرأي العام الوطني، بالوضعية الصعبة التي يعيشها الفلاح المغربي وبالصعوبات التي تواجه القطاع الفلاحي بصفة خاصة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

إلى كان مستقبل الاقتصاد المغربي مرتبط في جزئه الكبير بالقطاع الفلاحي الذي يشكل رهانا سوسيو اقتصاديا كبيرا، وإذا كانت الحكومة قد تقدمت بمخطط المغرب الأخضر كإستراتيجية وطنية للقطاع الفلاحي والذي نعتبه مخططا محما سيمكن تطبيقه من النهوض بالفلاح المغربي والفلاحة الوطنية، فإننا مع ذلك، نؤكد على ضرورة الاهتمام بالفلاحين الصغار بمختلف مشاربهم.

لذا، السيد الرئيس، نطلب من الحكومة الحالية أن تلتفت الانتباه إلى هذا القطاع وأن تنتبه كذلك لهذه الوضعية المزرية التي أصبح عليها هؤلاء الصناع، وأن تلتزم كذلك بتنفيذ مضامين الاتفاق المبدئي الذي التزمت به في إطار إستراتيجية النهوض بهذا القطاع.
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، نعطيو الكلمة للحكومة، تفضلوا السيد الوزير.

السيد محمد سعد العلمي، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

شكرا السيد الرئيس.

حضرات الإخوان الأعزاء،

أخذ الكلمة لأؤكد في هذه الجلسة المخصصة للأسئلة الشفهية والتي يتقدم خلالها السادة المستشارين بأسئلتهم التي يجيب عنها أعضاء الحكومة، لأؤكد مرة أخرى بأن الحكومة دائما على استعداد متواصل لتجيب عن جميع الأسئلة التي توجه إليها وفي جميع المواضيع، وأود أن أؤكد في هذا الإطار بأنه ليس هناك موضوع طرح ولم تأت الحكومة للجواب عنه، في مختلف المواضيع، سواء تعلق الأمر بأحداث سيدي إفني أو تعلق بغيره، فالحكومة دائما حاضرة.

وأود أن أؤكد، كذلك، بأن الالتزام الذي أكده السيد الوزير الأول في برنامج الحكومة، الحكومة وفية لالتزاماتها، وهي تقوم بالمشاورات الكافية والضرورية مع جميع الفرق البرلمانية، وكان آخرها الاستشارات التي أجراها الوزير الأول مع أحزاب الأغلبية، كما مع أحزاب المعارضة، وغريب أن يكون بعض الذين يطالبون بالحوار أن يكونوا يقفون دون حق الحكومة في إبداء وجهات نظرها، فكفى من الديماغوجية، كفى من الديماغوجية.

السيد رئيس الجلسة:

نشرع الآن إذا سمحتم في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 20 سؤالا: 7 أسئلة منها آنية موجهة لقطاعات: الاتصال، الطاقة والمعادن، التشغيل، الصناعة والتجارة، و13 سؤالا عادية تهم قطاعات: الطاقة والمعادن كذلك، الصحة، الشباب والرياضة، التربية الوطنية، التجارة الخارجية، التنمية الاجتماعية، كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة، كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية.

نستهل هذه الجلسة بالسؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، حول الحريات النقابية، للمستشارين المحترمين السادة: السي محارق الميلودي، فاروق شهير، إبراهيم قرفة، أحمد هينيس، السي عبد السلام منصور، خديجة غامري والسي أحمد خليلي، فليبتفضل أحد المستشارين المحترمين لبسط السؤال، تفضلوا السي هينيس.

هؤلاء كلهم يعانون أوضاعا صعبة ويعيشون منذ أكثر من 20 سنة تحت ضغط المديونية التي على عاتقهم، والتي تراكت عليهم بسبب توالي سنوات الجفاف والكوارث الطبيعية وصعوبة تسويق منتوجاتهم.

هؤلاء الفلاحين ضحوا بما يكسبون من أجل ضمان تزويد الأسواق المغربية بكافة المواد الضرورية من خضر وفواكه ولحم وحليب إلخ، وفي بعض الأحيان بأثمان أقل من التكلفة.

السيد الرئيس،

في ظل هذه الأوضاع الصعبة التي يعيشها الفلاح المغربي، نطالب الحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة لفائدة الفلاحين الصغار وتقديم المساعدة لهم ويفكوهوم من هذه المشتقة اللي تيعيشوا فيها، بالإضافة إلى معالجة ديونهم بشكل يمكنهم من مواجهة الصعوبات التي واجهوها ولا زالوا يواجهونها. ونظرا لكل هذه المشاكل والصعوبات التي تواجه العالم القروي، فإننا نطالب الحكومة كذلك بمعالجة هذه الأوضاع بشكل استعجالي من أجل تمكين كافة الفلاحين من الاستمرار في العمل والعطاء والإنتاج وبالتالي تحسين مردودية الفلاحة المغربية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الإحاطة الثالثة والأخيرة وردت علينا من طرف الفريق الحركي، فليبتفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أختي المستشارة المحترمة،

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، أنشرف أن أقدم إلى مجلسنا ومن خلاله الرأي العام الوطني الإحاطة التالية، حيث يعيش قطاع الصناعة التقليدية والزربية اليدوية المغربية، هاذ القطاع الذي يشغل آلافا من اليد العاملة ويوفر - كذلك - عملة صعبة هامة لاقتصادنا الوطني. هذا القطاع الذي يعيش وضعية متأزمة وصعبة جدا بسبب عدم التزام الحكومة بتنفيذ مضامين الاتفاق المبدئي الخاص بإعفاء مصانع الزربية من متابعات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، علما أن الحكومة السابقة التزمت بتأمين صناع الزراري من التغطية الصحية مع إعفائهم من الانخراط بصندوق الضمان الاجتماعي، لكن عوض التزام الحكومة بهذا الاتفاق المبدئي، أصبحت مصانع الزربية اليدوية المغربية مهددة بالإغلاق والإفلاس، مما يتسبب عنه ارتفاع البطالة، وذلك راجع إلى الذعائر المفروضة عليها من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي أصبح يتابع هذه المصانع بغرامات مالية تمثل ملايين الدراهم.

المستشار السيد أحمد بهنيس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء،

إن ما تعرفه وضعية الحريات النقابية ببلادنا وداخل الشركات والمقاولات وفي القطاعات العامة والخاصة نتيجة خرق القانون من طرف أرباب العمل من تشريد العمال والعمالات وطرد المسيرين النقابيين بمجرد تأسيس مكتب نقابي أو بمجرد النية في تأسيس هذا المكتب النقابي، وفي خرق سافر للقانون وتلفيق التهم والمتابعات القضائية والاعتقالات والمحاكمات والهجوم على المسيرين النقابيين والعمال من أجل ممارستهم لحقهم النقابي الدستوري، واللجوء المستمر للفصل 288 من القانون الجنائي الذي يعتقل بموجبه ويحكم ويسجن المناضلون النقابيون، والتضييق المتواصل على الحريات النقابية ومنع العمال والعمالات بكل أشكال القمع والاضطهاد من ممارستهم حقهم النقابي الدستوري، وتنكر أرباب العمل لمدونة الشغل والقوانين الاجتماعية وخرقهم لمتنضياتها وتفرض السلطات على التراجع الخطير في مجال الحريات النقابية التي يضمنها دستور البلاد ومدونة الشغل والاتفاقيات الدولية، وخاصة الاتفاقية الدولية 135 المتعلقة بحماية الممثلين النقابيين داخل المقاولات والشركات والتي صودق عليها من طرف المغرب أخيرا وأصبحت ملزمة للحكومة ولأرباب العمل.

لذا نسألكم السيد الوزير: ما هي التدابير التي ستتخذونها لإجبار أرباب العمل من أجل تطبيق القانون واحترام الحريات النقابية وحق ممارسة الحق النقابي داخل المقاولات والشركات والقطاعات؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب.

السيد جمال أعفاني وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا لفريق الإتحاد المغربي للشغل على طرحه لهذا الموضوع الحيوي، في البداية وكما أكد السيد المستشار الحريات النقابية هي حق دستوري يضمنه الدستور، كذلك تضمنه مدونة الشغل.

في هاذ الصدد، يجب التذكير، وهذه مقاربتني في الموضوع، أن مدونة الشغل هي قبل أن تكون مواد هي فلسفة وثقافة للحوار، مطلوب من طرفي الإنتاج أن يتثلوها، هذا التمثل والذي، هنا لا يجب التعميم، هذا لا يهم مختلف المقاولات بل نزاعات وحسب ما يتوفر لدينا من معطيات، هناك نزاعات تعرفها مجموعة من المقاولات تهم في شق منها، إما دفاتر مطلية

أو في بعض الأحيان كتكون مس بحرية التأسيس النقابي أو حرية التنظيم النقابي.

وفي هذا الصدد، تتدخل وزارة التشغيل عبر الآليات القانونية الممنوحة لها عبر جهاز تفتيش الشغل، ولما يصل النزاع إذا كان هناك نزاع جماعي وتطور، كتكون هناك آليات اللجان الإقليمية للمصالحة، وإذا لم توفق في حل هذالك النزاع يعرض النزاع على اللجنة الوطنية في الموضوع.

يجب التأكيد هنا، كذلك إلى جانب هذا التدخل الميداني اللي تتدخل فيه وزارة التشغيل والتكوين المهني، نعمل ومنذ تحملنا المسؤولية على تفعيل مختلف آليات الحوار الاجتماعي الثلاثية التركيب، والتي تهم كلا من: مجلس المفاوضة الجماعية، اللجنة الثلاثية التركيب المكلفة بالتشغيل المؤقت والمجلس الأعلى لإنعاش التشغيل ومجلس طب الشغل.

ومؤخرا وفي إطار فالواقع دعم الحريات النقابية والتمثل النقابي، شرعنا في التحضير لجماعة: مركزيات نقابية، حكومة من خلال وزارة التشغيل والتكوين المهني، أرباب العمل، على التحضير المبكر للانتخابات المقرر إجرائها سنة 2009 والتي نعتقد أنها مدخل أساسي لتفعيل مختلف الآليات التي أكدت عليها مدونة الشغل.

جانب آخر، عملنا في المدة الأخيرة على تحسين وضعية جهاز تفتيش الشغل من أجل الرفع من المردودية ديالو، في هذا الصدد نأمل، وهنا أتوجه لمختلف المركزيات النقابية، أن تتفاعل لمختلف المركزيات النقابية مع هاد التحسين من أجل الرفع من مردودية جهاز تفتيش الشغل ليلعب دورا كاملا سواء في التدخل في النزاعات الفردية أو النزاعات الجماعية.

بالنسبة لجانب كذلك الحريات النقابية، أذكر السيد المستشار وكان حاضرا معنا خلال اجتماعات الحوار الاجتماعي، الالتزام اللي قطعوا السيد الوزير الأول أمام مختلف المركزيات النقابية، في حالة ثبوت فعلي لخرق الدستور فإن الحكومة مستعدة لمتابعة أي مقال خرق الدستور، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم في إطار التعقيب السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد أحمد بهنيس:

شكرا السيد الوزير.

إلا أننا في هاد السؤال اللي وضعناه عليكم، السيد الوزير، نريد أولا ممارسة الحق النقابي أن تكون فعليا داخل المقاولات والشركات واحترام الحريات النقابية وممارسة الحق النقابي، ذلكم، السيد الوزير، بأنكم وهنا أطرح المشكل ديال الملائمة الاجتماعية لأننا نرفضها في الإتحاد المغربي للشغل، ونقول بأن الملائمة الاجتماعية بأنها ضرب صارخ في العمق ديال مدونة الشغل.

اللي كيلعبو هاد جهاز تفتيش الشغل في التدخل في النزاعات الفردية والنزاعات الجماعية ومراقبة تطبيق قانون الشغل.

بالنسبة للاتفاقيات الدولية التي لم يصادق عليها المغرب، كما كندكر السيد المستشار أن من الخلاصات الأساسية اللي كانت جولات الحوار الاجتماعية كانت موضوع الاتفاقيات وتم الاتفاق أن الحكومة ستندارس الموضوع في اتجاه التصديق عليها.

كذلك، يجب عدم التعميم، إذا كنت أتفق مع السيد المستشار المحترم أن هناك مقاولات لا تحترم تشريع الشغل فيجب عدم التعميم، بل هناك العديد والعشرات ديال المقاولات اللي كتحترم فيها تشريع الشغل، وهاد الشي كيغرفو السيد المستشار المحترم وبقية المركزيات النقابية، لما يثبت خرق يتدخل جهاز التفتيش، وهنا غادي نشبه من جديد ثقافة مدونة الشغل هي ثقافة الحوار والتشاور والتشارك، بحالها مجال مدونة الأسرة.

مدونة الأسرة حملت مشروع تنظيم حداثي للأسرة المغربية بقيم المساواة والعدل مابين الجنسين، هذه الثقافة التي يجب أن تسود حتى داخل المقاولات من أجل مشاركة فعليه، وكناملو أن الانتخابات المهنية المقبلة تعرف مشاركة أكبر في انتخابات مناديب الأجراء من أجل الوصول إلى تفعيل مختلف الآليات الأخرى. لأننا الاعتقاد ديالنا، المدخل الأساسي لتنظيم علاقات الشغل مابين الأجراء والمشغلين هي الانتخابات المهنية ديال سنة 2009 اللي خصنا نحضرو لها والرفع من نسبة التأطير النقابي، وهذا إشكال غادي تهي المناسبات باش نتذكرو عليه لما غادي نعرضو عليكم مشروع قانون النقابات. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نتنقل إلى السؤال الآتي، تفضل السيد الرئيس.

السيد المستشار إدريس مرون:

السيد الرئيس،

أعضاء الفريق ديالي تيتساءلوا آش كيوقع في البرمجة ديال الأسئلة؟ ذلك أن الأسبوع الماضي كنا وضعنا سؤال محوري حول الأراضي التي تم تفويتها إلى مؤسسات استثمارية عمومية وخصوصية، وكنا وضعنا كمجموعة ديال الفرق هاد السؤال لنعطي للحكومة فرصة لتطمئن المغاربة في الشارع وفي البيوت وفي الصحف عما يجري حول الملباسات التي هي حول هذا الملف.

كان من المفروض أن السيد الوزير الأول يجي ويذاكر معنا حول هاد الملف، الآن طلبوا منا باش يتأخر إلى هاد الأسبوع ولكن احنا كنتناجؤو أنه ما كاينش هاد السؤال المحوري اللي كان خصنا نتذكرو فيه، فقط لإعطاء فرصة للحكومة توضح للناس، احنا ليس لنا أي اتهام في الفريق الحركي لأي كان، ولكن لا يمكن أن نستمر في حوار مظلم خارج البرلمان وداخل البرلمان،

القانون أو مدونة الشغل ما أوجدت إلا لتطبق حرفيا لأن قيمة القوانين تكمن في مدى تطبيقها، نعم مجلس المفاوضة الجماعية وهاد المجالس كلها، ولكنها تبقى حبرا على ورق.

نريد من وزارة الشغل، أولا تحفيز المفتشين ديال الشغل ونطالب بالقانون الأساسي ونطالب كذلك بوسائل العمل أن تعطى لجهاز التفتيش على صعيد الأقاليم.

نريد كذلك بأن ممارسة الحق النقابي، المضمونة دستوريا، لا يمكن أبدا أن يكون هناك الفصل 288 من القانون الجنائي المسلط يوميا على كل عامل وعاملة من هاد الفصل وطالبنا بإلغائه.

كذلك طالبنا بالمصادقة على الاتفاقية 87 الخاصة بالحريات النقابية.

كذلك لا يعقل، السيد الوزير، بأن المغرب يصادق على الاتفاقية 135 التي تحمي الممثلين النقابيين داخل المقاولات وتخرق يوميا ولا تطبق، كذلك. الحقوق الأساسية للعامل، ثمانية ديال المعايير دولية واللي التزمت الحكومة المغربية بأن تلتزم بها وتطبقها ولا تطبق كذلك السيد الوزير.

هذه كلها من الوسائل التي تعمل دائما من أجل عدم تطبيق المدونة الشغل ولا يعقل أن نطالب في الحوار الاجتماعي تطبيق القانون أو نعمل في الملفات المطلوبة.

لا يعقل، السيد الوزير، ونحن والآن منظمة العمل الدولية احتفلت هاد السنة ب 60 سنة من أجل إتفاق 87 ولأزال المغرب لم يصادق عليها، وقد صادق على عدد من الاتفاقيات الدولية حول الفساد إلخ، ولكن نقول قيمة القوانين تكمن في مدى تطبيقها، ونريد أن تطبق مدونة الشغل وممارسة الحق النقابي والحريات النقابية في المغرب أن يعترف بها، ولا يمكن أبدا أن نؤسس نقابة في السرية كما كان في عهد الاستعمار، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لكم الرد السيد الوزير، تفضلوا أسيدي.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

في البداية أود وسبق لي أن أكدت هذا، أتفهم دوافع موقف الإتحاد المغربي للشغل لعدم المساهمة في برنامج الملائمة الاجتماعية، ولكن هذا برنامج جد مهم وتساهم فيه مركزيات نقابية أخرى والإتحاد العام لمقاولات المغرب وسمح خلال سنة 2007 بمواكبة العديد من المقاولات من أجل أن تحترم قانون الشغل وأن تطبق قانون الشغل، وهاد السنة سنواكب بقية المقاولات لتأهيل هذه المقاولات.

جانب آخر بالنسبة لمفتشي الشغل، أذكر السيد المستشار المحترم أن المجلس الوزاري الأخير صادق على مرسوم اللي كيؤدي إلى تحسين وضعية مفتشي الشغل. التحسين سيشمل التعويض على التنقل بما قدره 1500 إلى 2500 درهم شهريا، وهنا أعيد التأكيد أن التحسين يدخل في إطار الدور

فعلينا أن نوضح للشارع، فقط أريد أن أضع هذا التساؤل لأن أفراد الفريق يتساءلون الآن: أين هو السؤال المحوري الذي تذاكرنا حوله؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق، تفضلوا أسيدي.

المستشار السيد إدريس الراضي:

في نفس الموضوع يمكن لي نقول لك أننا نتحمل المسؤولية للرئاسة والمكتب، بحيث كان وقع اتصال بنا الوقينة اللي وضعنا هاد السؤال المحوري، بحيث كان تقال لنا أنه فهاد الجلسة هادي، بعدما طلبنا الوزراء المعنيين بخصوص هاد الملف هذا، لأن الصحف تتداولوا، ما فيها باس يجيوا الوزراء باش يطمأنوا الرأي العام الوطني، لأن احنا ما خصناش نديروا الانتقاد من أجل الانتقاد إلى كانت الأمور موضوعية فغادين نصفقو.

وهذا علاش لحينا على أساس تحي الحكومة ما نخليوش شي يد أخرى أنه تستغل الظرف على أساس تشوش، وكنا طلبنا وكان تعطانا وعد من طرف الرئاسة على أساس هاد السؤال المحوري غادي توجه هاد اليوم هذا، وعلاش ما كانش الأسبوع الفارط؟ لأن سيدنا الله ينصرو كان في زيارة وكانوا السادة الوزراء رافقوه، ولهذا كان من المفروض أنه هاد النهار هذا يكون ذاك السؤال المحوري، لأن الدورة راه غادي تسد الريدو وإلى تسد غاديا تبقى التساؤلات، فهاد الشيء كان حق عليه يتوضح.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

فيما يتعلق بإدراج السؤال اللي تفضلوا به السادة رؤساء الفرق، درس من طرف المكتب الأسبوع الماضي، وراسلنا الحكومة واحنا كنتناو الجواب ديال الحكومة ويمكن غادي يعاود يدرسو المكتب الأسبوع المقبل لطمأنتكم.

ننتقل إلى السؤال الثاني الآني الموجه إلى السيد وزير الاتصال حول تغطية التفرقة لأنشطة الأحزاب السياسية، للمستشارين المحترمين السادة: السي إدريس الراضي، السي عبد الحميد الهاشي، نور الدين بركاع، عادل المعطي، أحمد بومكوك، نبيه لحسن، أحمد الشافعي، الغازي الغرابية، أحمد الجفيري، لحسين الحداوي، الحبيب الزويكي، عمر الجزولي، إبراهيم بنديدي، عبد القادر التيميلي، البشير أهل حماد، محمد اجبيل، عبد الحميد أبرشان، علي أساكتي، أحمد الناوي والسي أحمد التوزي، فليتفضل أحد الإخوة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة الوزيرة المحترمة،

الزميلة والزملاء الأعضاء،

السيد الوزير المحترم،

منذ توليتم مسؤولية وزارة الاتصال لم نوجه إليكم في مجلس المستشارين، كفريق الإتحاد الدستوري، أي تساؤل أو حتى انتقاد لعلكم، وذلك لأنكم معروفون بنزاهتكم وورزانتكم ومواقفكم المبدئية، ولكننا نتوجه إليكم بالسؤال اليوم للاطمئنان فقط على نزاهة قطبنا الإعلامي العمومي وضمان تعامله مع كل تيارات الفكر والسياسة بالبلاد، وفق معايير مضبوطة تحترم مبدأ حرية الرأي وحق التعبير وتضمن الحق في استعمال الإعلام العمومي للجميع وبنفس الشروط والظروف الكمية والكيفية.

السيد الوزير المحترم،

تساؤلنا واضح ونتمنى أن تكون الإجابة أوضح:

ما هي المعايير التي تعتمدها القنوات التلفزية الوطنية في تحديد المساحة الزمنية لتغطية أنشطة الأحزاب السياسية التلفزية؟ وما هي الإجراءات التي تقوم بها الوزارة لضمان تكافؤ الفرص بين كل الفاعلين السياسيين؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد وزير الاتصال.

السيد خالد الناصري وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لا يختلف اثنان في هذه البلاد على أننا ننتهج نهج بناء الديمقراطية بكل ميكانيزماتها، وفي محورها، بطبيعة الحال، الميكانيزمات المتعلقة بالإعلام وخاصة الإعلام السمعي البصري ذي الإشعاع والنفوذ الذي لا يحتاج إلى برهان.

المعايير التي نعتمدها هي:

أولا: التوجه الاستراتيجي لبلادنا وإجماع الأمة المغربية على خط البناء الديمقراطي أولا.

ثانيا: هناك مجموعة من الأدوات القانونية، تهم بالدرجة الأولى قانون الاتصال السمعي البصري، الذي محوره هو ضمان تلك التعددية والعمل على أن تكفل وسائل الإعلام السمعي البصري العمومية، تلك التعددية لأن وسائل الإعلام السمعي البصري العمومية هي ملك للشعب وكل أطراف الرأي العام والآراء السياسية المتداولة في المجتمع المغربي يجب أن تجد لها منفذا ومنبرا في تلك الوسائل.

احنا، السيد الوزير، طمعا في نزاهتكم، نلتبس منكم الحرص والسهر، كوزارة وصية، على تنفيذ مقررات HACA بدون تمييز والحفاظ على حق الجميع في الإعلام العمومي، ولنا، أقول الثقة الكاملة، في شخصكم. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.
الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد رئيس الفريق على الملاحظات الطيبة، وأؤكد له بأنه نفس المرجعية ديال النزاهة الفكرية تحدوننا جميعا، قد يكون أن هناك بعض الحالات وبعض التفاوت وقر بذلك وليس لنا أي حرج، لأن نوضح ليكم بكل صراحة، السيد الرئيس، بأنه في كثير من الحالات القناة الأولى والقناة الثانية التي مفروض فيها التقيد بجد أدنى من المهنية، تكون مطالبة بتغطية الأنشطة مما كان الاحترام الواجب إليها صادرة عن الأحزاب سواء في الأغلبية أو في المعارضة، وتعتبرو أنه كل ما ينادي عليه أحزاب الأغلبية أو في المعارضة كيجيو كيجيرو ليست الأمور كذلك.

في كثير من الحالات تكون الأشياء، يعني التدبير الإعلامي المهني المناسب لها صعبا جدا. هذا أولا.

ثانيا: في كثير من الحالات لا يتم إخبار القناة التلفزيونية إلا في الساعات القليلة التي تسبق الحدث ويكون من الصعب القيام بالتغطية، ويمكنني أن أقول لكم، السيد المستشار المحترم، بأن عندي أرقام مثلا ديال (les passages) ديال الاتحاد الدستوري في القناة الثانية، كان من الأحسن عنده حظوة كبيرة جدا بالنسبة للثلاث أشهر الأولى: 49 دقيقة و20 ثانية (كنحسبو ذاك الشي بالثواني).

بالنسبة للثلاث أشهر ديال 2008 استفاد منها 22 تدخل، غير ديال الاتحاد الدستوري 22 دقيقة و7 ديال الثواني، وكيجيو في المرتبة الثانية بعد حزب اللي في الأغلبية اللي هو الاتحاد الإشتراكي اللي عنده فارق كبير مع الحزب ديال الاتحاد الدستوري.

معنى ذلك بأن تتعامل، ثقوا بنا بكل حسن نية، وليس هناك أي تمييز، ونحن حريصون شديد الحرص على أن يقع ذلك التوازن وأن لا نعطي الانطباع، ولو حصل ذلك علينا أن نعيد الأمور إلى نصابها، حرصنا ألا نعطي هذا الانطباع بأن هناك تمييز لفائدة هذا الحزب أو ذاك، إطلاقا هذه الأمور غير موجودة، نحسن الأمور شيئا فشيئا وحسن النية أعتقد بأنكم تفرضوها أتم كذلك.

شكرا السيد الرئيس.

عمليا، الهيئة العليا للإعلام السمعي والبصري مطوقة بمهمة التقنين والمتابعة اليقظة وتقوم بذلك فعلا، وهناك ضوابط يمكن أن أختصرها بكيفية جد مختزلة في كون الحكومة عندها 30% من الحصة، الأغلبية عندها 30% من الحصة، المعارضة الممثلة في البرلمان 30% ديال الحصة، مثلها مثل أحزاب الأغلبية، وال10% المتبقية للأحزاب غير الممثلة في البرلمان.

وتجهد وسائل الإعلام السمعية البصرية العمومية على التقيد بتلك الضوابط بكل حسن النية، والهيئة العليا للإعلام السمعي البصري تتابع بيقظة وتنشر تقارير دورية وتنبه إذا ما كان هناك أي انزلاق.

الذي يمكنني أن أؤكد لكم، السيد المستشار المحترم، هو رغبتنا في التقيد بكل حسن نية وبكل نزاهة، لأننا حريصون على أن يكون إعلامنا السمعي البصري العمومي متيقظا ومبلورا لهذا التوجه الاستراتيجي. شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.
أشكر السيد الوزير المحترم.
السيد الوزير،

الإعلام، وبالأخص العمومي يؤثر تأثيرا عميقا على توجيه الرأي العام الوطني، وهاذ الشي كلشي تيعرفو، والكل تيعلم أو تيعرف أن نشرات الأخبار تيتبعوها أغلب المواطنين، والآن السيد الوزير المحترم المجلس الأعلى للسمعي البصري (HACA)، ولقد تحدثتم عنه بصفة مسؤول عن المراقبة، قد أكد في آخر تقرير صادر عنه أن الحكومة والأغلبية استحوذت واستولت على نشرات الأخبار، وأكد أن المعارضة لم تستفد من الحصة التي تستحقها، مثلا: السيد الوزير الأول 15 ساعة و20 دقيقة، رئيس مجلس النواب 3 ساعات و21 دقيقة، رئيس مجلس المستشارين دهاد المؤسسة 7 دقائق فقط.

هنا تتضاف إلينا، السيد الوزير، إشكالية أخرى: فالاختلال موجود حتى في المؤسسات الدستورية، السيد الوزير، أيضا، تغطية أنشطة الأحزاب السياسية، أقول وأنا مرتاح لأنني تنهض مع إنسان تثق فيه تخضع للتمييز، نشاطات الأحزاب ديال الأغلبية وثقوا بي إلى قلتها ليكم، تيعطيو على 2M وعلى (la RTM) تيجيو بجوج، وحتى فالأخبار الحصة تدوز ديال الأغلبية بالشكل كيف بغاؤو وكنكون التغطية، وبعض المرات تيديرو برنامج خاص على ذاك الشي اللي وقع، بينا المعارضة، وثقوا بي، السيد الوزير، يمكن لي نقول لك حل واحد اللي غادي نقولو لك، السيد الوزير، أنه حاولوا تجلسوا واحد الأسبوع قبالة التلفزيون وتشوفوا النشرات الإخبارية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد وزير الاتصال على مساهمته معنا، وندخل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع الطاقة والمعادن، وعددها ثلاث أسئلة. السؤال الآتي الموجه إلى السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والبيئة حول تحديث قانون المعادن، للمستشارين المحترمين السادة: الحو مريوح، محمد بلحسان، يحيى يحيى، محمد المنصوري، عابد شكيل، عبد الله عباد وعبد الحميد بنعلوش، فليفضل أحد الإخوة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد الحو مريوح:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين المحترمين،

يعتبر قطاع الطاقة والمعادن من أهم القطاعات الإنتاجية في بلادنا، ويكتسي أهمية اجتماعية كبيرة نظرا لما يوفره من مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة، كما يضطلع بدور كبير على المستوى الاقتصادي من خلال الاستثمارات الضخمة التي يوفرها ودعمه للبنيات التحتية والتجهيزات الأساسية بالمناطق التي ينشط فيها.

في إطار التوجيهات الملكية السامية لتحديث وعصرنة وملاءمة القوانين المنظمة لجميع القطاعات وخاصة الإنتاجية، نلاحظ مع الأسف أن قطاع المعادن لازال منظما بمقتضى قانون صدر سنة 1951 أي منذ حوالي 60 سنة، وهو ما يدفعنا إلى تجديد المطالبة بتسريع تحيين هذا القانون والقوانين المتعلقة بالقطاع المعدني بصفة عامة، من أجل ملاءمتها مع التطورات الحديثة، والأمر يتعلق بالقانون المنظم لقطاع المعادن كعمود فقري للقطاع والقوانين الأخرى المرتبطة به كقانون المتفجرات ذات الاستعمال المدني على سبيل المثال، وذلك من أجل مواكبة التطورات التي يعرفها هذا القطاع وطنيا وعالميا.

وفي هذا الإطار، نحيطكم علما السيدة الوزيرة وأتم أخذتم زمام أمور هذا القطاع، أننا سبق لنا أن تقدمنا بسؤال شفهي في هذا الموضوع خلال دورة أكتوبر 2003 وكان جواب سلفكم آنذاك والحكومة عازمة على تقديم مشروع قانون في إطار الطاقة والمعادن خلال الدورة الربيعية برسم 2004، وبعد ذلك وجهنا سؤالا كتابيا في نفس الموضوع بتاريخ يونيو 2006 للسيد الوزير الأول السابق وسلفكم على القطاع، وكان الجواب أن الوزارة قد عملت على إعداد مشروع قانون المعادن وأن هذا القانون يوجد بالأمانة العامة للحكومة، وتلقينا وعدا بأنه سيرى النور في أقرب الآجال.

لكن، وكما تعلمون إلى يومنا هذا وهانحن في منتصف 2008، شيء من ذلك لم يحدث، وهو ما يدفعنا إلى مساءلة الحكومة من جديد وللمرة الثالثة عن مآل هذا المشروع الذي يكتسي أهمية قصوى باعتباره الركيزة الأساسية

لتنمية قطاع المعادن، والذي نطلب منكم وإلحاح تسريع مسطرة إحالته على البرلمان مع إعطائه الأسبقية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيدة الوزيرة، تفضلوا للا.

السيدة أمينة بن خضراء، وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

كنشكر السيد المستشار المحترم على هذا السؤال ديالو، وكناكد أنا بدوري بأن القطاع المعدني كيلعب دور جد مهم في التطور الاقتصادي والاجتماعي ديال بلادنا، وبأن التخميم في إعادة عصرنة مشروع القانون المنجمي راه مطروح منذ آخر التسعينات، وقامت عدة مرات الحكومة بتحيين هذا القانون وما وصلش للوجود لحد الآن، فقمنا بإعداد مشروع آخر غادي يكون متلائم مع التطورات والمستجدات اللي كتعرفها عملية البحث والاستغلال في بلادنا وفي العالم بصفة عامة، وأيضا اخذنا بعين الاعتبار المؤهلات والموارد المعدنية اللي في بلادنا.

في السنوات الأخيرة تبين بأن كين مشاكل ما بين عدة وزارات مختصة فهاذ الميدان، وعملنا مرة أخرى دورة ولقاءات مع جميع الوزارات المعنية بهذا التحيين، وكاينة اليوم نسخة مجددة توصلت بها الأمانة العامة للحكومة بعدما اخذنا بعين الاعتبار جميع الاقتراحات اللي أغنت المشروع الأول واللي تدخلوا فيه جميع الوزارات المعنية، فهذا مشروع النص كيتضمن مستجدات من بينها المقتضات التالية:

أولا: صلاحية تحويل السلطة الحكومية بمقتضى مرسوم تصنيف بعض مواد المقالع؛

ثانيا: إحداث ترخيص جديد لاستغلال المواد المعدنية بالمنجم الصغرى؛

ثالثا: البحث والاستغلال على المكامن الجيوحرارية؛

رابعا: البحث والاستغلال للأشفاق الجوفية (الطبيعية أو الاصطناعية)؛

خامسا: المحافظة على الثروات الطبيعية.

وسيمت حاليا إعداد الصياغة القانونية الأخيرة مع الأمانة العامة للحكومة، وتتمناو إن شاء الله بالجهد ديال الجميع باش يوصل للبرلمان في أقرب وقت، وأنا كنباول باش يدوز قبل آخر سنة 2008.

فما يخص مشروع قانون المتفجرات، فتم بتشارك مع أعضاء اللجنة الوطنية للمتفجرات المكونة من الإدارات المعنية أي: الداخلية، الدفاع الوطني، الأمن الوطني، الدرك الملكي، الوقاية المدنية، إعداد مشروع نص يرمي إلى تعزيز إجراءات السلامة والأمن المتعلقة بمواد المتفجرات، وهذا المشروع أيضا راه في الأمانة العامة ديال الحكومة وغادي ندفعو باش نخرجه إلى البرلمان إن شاء الله.

واعتبارا للأجل التي قد يتطلبه إصدار نص قانوني جديد ونظرا للطابع الإستعجالي الذي تكتسيه هذه المسألة ديال السلامة والأمن، فعملنا

بمشاركة مع وزارة الداخلية إصدار دورية بتاريخ 21 يوليوز 2006 التي كترمي إلى تقوية تدابير السلامة والأمن المتعلقة بالمواد المتفجرة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

لكم تعقيب السيد المستشار؟ تفضلوا أسيدي.

المستشار السد الحو مروج:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة على هذا الجواب الواضح. فقط للتركيز أكثر على أهمية القطاع وعلى أهمية هذا القانون لوضع حتى السادة المستشارين في صورة أحسن، بغيت نركز على بعض النقاط:

النقطة الأولى: وهو هذا قطاع كتراهنو عليه لدوره الاجتماعي والتنموي، كتراهنو عليه فيما يخص الصادرات. الكل كيعرف هو رافعة الآن للصادرات ديالنا وكيساهم في عدم انهيار العجز التجاري اللي وصل لواحد المستوى مقلق.

النقطة ثانية: القطاع أيضا نراهن عليه لأنه لا يخشى العولمة التي، من الصدمات التي تعرفها القطاعات الأخرى لأنه قطاع معوم أصلا، قطاع من أقدم القطاعات في المغرب، هذي نقطة مهمة، ويساهم في الإشعاع ديال البلاد هناك فاعلين منجميين مغاربة في عديد من دول العالم، هذا مكسب مهم جدا، وإلى بغينا فعلا نعطيو دينامية أكثر لهذا القطاع فلا بد التسريع بهذا القانون.

كقول هاد الشيء كله باش نركز على الأهمية القصوى ديالو، وما خصشاي كيف ما ذكرتو السيدة الوزيرة وأسجل ذلك بارتياح، بأن هذا القانون يمكن له يصدر قبل آخر هذه السنة، وما لا يمكن إلا أن نرتاح لهذا الالتزام ونحن معكم ومجلسنا مستعد لدراسة هذا المشروع كلما تقدمتم به إلى البرلمان.

نقطة أخرى دائما لوضع السادة المستشارين في صورة أحسن، أريد أن أشير أن جميع الدول، احنا تأخرنا شي شوية، حينت وحدثت القوانين المعدنية ديالها: الجارة الجزائر على سبيل المثال وهي بموارد البترول يمكن على غنى من الموارد المعدنية، ولكن الرؤية ديال المستقبل هي سبقتنا حدثت القانون ديال المعادن ديالها والاستثمارات الأجنبية راها سارية عندها، كذلك شأن الدول الإفريقية التي استفادت الكثير من الأطر المغربية في هذا الإطار.

إذن، السيدة الوزيرة، سبجلنا بارتياح بأن هذا القانون إنشاء الله غادي يجي في الدورة المقبلة واحنا مستعدين للدراسة ديالو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، عندكم تعقيب السيدة الوزيرة؟ تفضلوا للا.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

بالفعل أن هذا القطاع كيلعب دورا مهما وخصوصا يبقى يلعب الدور ديالو بتحيين القوانين اللي كي عمل عليها، فكانت هناك صعوبات في الماضي ما بين عدة وزارات اللي كندخل في هذا القطاع، وتتناو بهذا العمل الأخير وهذا التقارب اللي عملنا أخيرا باش هاذ النسخة الأخيرة اللي هي اليوم في الأمانة العامة للحكومة توصل إن شاء الله إلى البرلمان في أقرب وقت، فغادي نعملوا على هذا النهج هذا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الثاني موجه إلى السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، حول سبل ترشيد استعمال النفط، للمستشارين المحترمين السادة: السي أحمد الكور، أحمد الشرفاوي، العربي الهرامي، محمد طريش، محمد العقاوي، الميلودي عفوت، ميلود ناصر، عبد القادر البريكي، محمد البطاح، أحمد الديبوني، عبد السلام أحدوش، محمد عبده عز الدين، محمد أبو الحدادي، عمر مكلف، ومولاي إدريس العلوي الحسني، فليفضل أحد الإخوة المستشارين لبسط السؤال.

السيد المستشار محمد عبده عز الدين:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين،

لا يخفى عليكم أن الدعم الموجه للطاقة يلتمهم المبالغ المرصدة لصندوق المقاصة، لذلك أصبح من الضروري إعادة النظر في سياسة الدعم التي ينجها الصندوق لكي يلعب دوره الأساسي المتمثل في الرفع من القدرة الشرائية، بالإضافة إلى اعتماد سياسة توعوية تحت المواطنين والمواطنين على الانخراط في عملية ترشيد استعمال النفط والاقتصاد فيه، في سبيل تخفيف الضغط على صندوق المقاصة.

السيدة الوزيرة المحترمة، ما هي السبل التي تعتمون القيام بها لتحسيس المواطنين بأهمية ترشيد استعمال النفط؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

السيد الرئيس المحترم،

السادات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية بغيت نذكر أن وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة عملت في الأسابيع الأخيرة القليلة على اعتماد مخطط وطني استعجالي في ميدان الطاقة، الذي يهدف في شقته الثاني المتعلق بالمواد البترولية إلى تحقيق النجاعة الطاقية ومحاربة التبذير وإلى ترشيد هذه المواد من خلال مجموعة من التدابير ذات الأولوية، ويتضمن هذا المخطط التدابير التالية:

- في الميدان الصناعي: يهدف هذا المخطط، بالنسبة للمقاولات الكبرى، إلى تشجيع الإنتاج الناتج للكهرباء والبخار واستعمال الموارد الطاقية البديلة الناجمة إلى جانب القيام بافتحاصات وتقييم لسلسلة الإنتاج، أما بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، فهذا المخطط يرمي إلى القيام بالافتحاصات اللازمة وكذا مواكبة هذه المقاولات عن طريق مركز تنمية الطاقات المتجددة والجمعية الوطنية للمقاولات المتوسطة والصغرى.

- وفي الجانب المتعلق بالمستهلكين الخواص: فإن هذا المخطط يهدف إلى: أولاً: تشجيع تجديد حظيرة السيارات الوطنية عن طريق تقديم حوافز عند شراء سيارات جديدة مقابل إرجاع القديمة؛

ثانياً: تطبيق الضريبة على السيارات حسب عمر السيارات وقوتها؛

ثالثاً: تشجيع التنقل بصفة جماعية بسيارات الخواص (le covoiturage)؛

رابعاً: ومن جهة أخرى سيتم تشجيع المراقبة التقنية للمحروقات مع القيام بجملات تحسيسية من أجل ضبط العجلات واستعمال السيارات للمسافات الطويلة وتكوين السائق والميكانيكيين.

- وعلى مستوى حظيرة السيارات العمومية، فسنعمل على إجراء تمهين تقليص عدد سيارات المصالح وخفض استهلاك المحروقات، وكذا تفويت نقل الموظفين للإدارات كلما كان ذلك ممكناً للخواص.

- وفيما يتعلق بغاز البوتان، فالتدابير التي يجب القيام بها هو التحكم في استهلاكه وكيفية منح الدعم للطبقات ذات الدخل المحدود مع منع استعماله في الميادين الفلاحية والخدماتية.

- وفي الأخير، تبقى الحملات التوعوية والتحسيسية لدى الفاعلين والمستهلكين مهما كانوا من أهم الوسائل لتحسيس المواطنين.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة الوزيرة. هل هناك تعقيب؟ تفضلوا السي...

المستشار السيد أحمد الكور:

شكراً السيد الرئيس،

كشكرو السيدة الوزيرة، باسم فريق التحالف الوطني، على جوابكم. السيدة الوزيرة،

اللي جعلنا نطرحو عليكم هذا السؤال وهو كيف كنعرفو أنه أصبحت هاذ الإشكالية تيعرفها العالم كله وأصبح اليوم كيتكلم عليها الكبير والصغير، غير هو إلى اسمحتو السيدة الوزيرة، المغاربة معندهم البترول وتيشوفوا هذا التزايد اللي كيعرفو العالم، واش معناها أنه تقولوا اليوم للمغاربة بأنه وقتما زادت المريكنا في البترول راه غادي نزيدو عليكم؟ هاكا ولا المغاربة تيفكروا، السيدة الوزيرة، ولهذا أنا نتطلب من السيدة الوزيرة:

أولاً: تفكرو في واحد النوع ديال التحسيس من أجل تضامن المغاربة، لأن ما عندناش البترول، باش يعرفوا أن هادي إشكالية خطيرة، هاذ الإشكالية تيعرفها العالم وجميع الدول المتقدمة كتفكر وكتجتهد، كيفاش تحل نسيا هاذ المشكل؟ واش احنا كذلك كنعشغلو بنفس الطريقة باش كيشغلوا هاد الدول؟ أو كنتسناو هاد الدول حتى تجيب البديل عاد نقلدوهم؟ ولهذا أنا نتظن، السيدة الوزيرة، احنا متأخرين في واحد العدد ديال المجالات.

هاذي واحد الظاهرة عرفتها أوروبا لمدة سنوات طويلة وهو النقل الجماعي، اللي احنا نسميه النقل الحضري، راه مكابنش شي مغربي اليوم عنده سيارة ديالو خاصة، يخلي السيارة ديالو ويركب في الحافلة ديالنا، لأنه هاديك الحالة اللي متواجدة فيها الحافلة إلا شي حد اللي محتاج بالتنقل، ما يمكن شي حد اللي عنده اليوم سيارة يركب في قطار مغربي أولاً في شاحنة مغربية، بكل تقديري لهاد المكتب الوطني للسكك الحديدية بالجهودات التي يقوم بها.

ولهذا لا بد ما تفكروا في هاد الجانب، لأنه مكابنش حتى مدينة في المغرب اللي تشوفو فيها حافلات اللي كتوفر الجودة اللي تشوفوها مثلاً في أوروبا.

وكذلك القطار كيف قلت، السيدة الوزيرة، أنا نتظن بأنه تعامل الحكومة مع هذا المشكل دائماً تلتجئ لصندوق المقاصة، ارتفاع النفط نمشيو لصندوق المقاصة. هذا ماشي حل السيدة الوزيرة، ولهذا هاد الإشكالية تكلمنا عليها عدة سنوات وكنا دائماً كنعلمو على صندوق المقاصة أنه ماشي هو دائماً اللي غادي يبقى يحل المشاكل اللي تيعرفها المغرب.

اسمح لي، السيد الرئيس،

كذلك هاد المشاريع العصرية اللي تيعرفها المغرب ما فيها باس نعجلو بها، وهي هاد المشاريع الكبرى ديال Tramway، نعجلو به ماشي غير في الرباط وفي الدار البيضاء، حتى في مكناس وفاس وفي مراكش وفي جميع المدن الكبرى.

وشكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لكم رد السيدة الوزيرة؟ تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، اللي بغيت نقول هو بالرغم من هذه الارتفاعات المهولة اللي عرفت الأسعار العالمية في البترول أو الفحم، فالحكومة ما طبقاتش هاد الأئمة على المستهلك وصندوق المقاصة لعب الدور ديالو رغم هذه الظرفية الصعبة، والزيادة اللي كانت ضئيلة هي اللي كانت هذي شهر على جوج ديال المواد. ثانيا، الحكومة كنعمل اليوم على إعادة النظر في العمل ديال صندوق المقاصة، وكاين هنايا وزارة الشؤون العامة والاقتصادية اللي هي مسؤولة على هذا القطاع مع الوزارات الأخرى اللي هي معنية، كنعملو على هذه الدراسة اللي غادي تكون وطنية واللي غادي يكون عليها حوار باش نصيبوا حلول ناجعة، باش الدعم ما يقاش كيدي هاد الملايير الكثيرة واللي يمكن لها تمشي في ميادين أخرى في الاستثمار.

ثالثا، بغيت نقول هنا في اللجان المختصة ولا سيما في اللجنة ديال الفلاحة ديال مجلسكم الموقر، عملنا جلسة أولى اللي تطرقنا فيها في البرنامج الوطني للتدابير ذات الاستعجالية، واللي هي من ضمنها تدابير جد مهمة من الناحية ديال النجاعة الطاقية في ميدان استهلاك الكهرباء أو استهلاك المحركات، وكاين برامج مخصصة في جميع الميادين باش نواكبو هاد الظاهرة باش تكون في المستقبل النجاعة الطاقية من ضمن أولويات ديال الجميع، وغيكونوا برامج للتواصل وطنية بجميع الوسائل باش نحسسو المستهلك، لا الأشخاص ولا الشركات، باش يحسنوا الاستهلاك دياهم من الكهرباء أو من المواد النفطية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الثالث والأخير الموجه إلى السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، حول إستراتيجية الوزارة في مجال الطاقة، للمستشارين المحترمين السادة: غلال عزبوني، السي العلمي التازي، السي أحمد السرغيني، السي إبراهيم الحب، السي عبد الله الغوتي، مولاي محمد المسعودي، السي عبد المالك الأعرج، السي عبد الرحيم عماني، السي محمد مفيد والسي محمد طالحا، فليتنفضل أحد الإخوة المستشارين لبسط السؤال. تفضلوا سيدي.

المستشار السيد غلال عزبوني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

في إطار الإكراهات المحلية والدولية المسجلة في تزايد الطلب على الطاقة الكهربائية وارتفاع سعر البترول، وحرصا على ضمان مواكبة التطور الاقتصادي عموما والصناعي خصوصا الذي تشهده بلادنا نظرا لأهمية الطاقة الكهربائية لتجاوز كل هذه الإكراهات واستجابة للطلب الملح على هذه المادة الحيوية، تعمل الحكومة على معالجة هذا الأمر دون شك لمواجهة كل ما من شأنه أن يحدث خللا في توفير الطاقة الكهربائية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن وزارتكم تبذل مجهودات كبيرة لتفادي الانقطاعات المتكررة التي كان يعرفها قطاع الطاقة الكهربائية وذلك عبر إستراتيجية واضحة في هذا المجال.

لنا نساألكم عن هذه الاستراتيجية في أبعادها القصيرة والمتوسطة والطويلة، وهل من رؤية واضحة حول الأخذ باستعمال الطاقة النووية والطاقات المتجددة في إنتاج الطاقة الكهربائية؟ وما هي التجهيزات المتوفرة للانخراط في هذه الإستراتيجية البديلة؟

وشكرا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

هذا الموضوع ديال الطاقة جد مهم وغادي يتطلب وقت منا وقت أكثر من 3 دالدقائق باش نتطرقوا لو، وكتمنى باش في أقرب وقت قبل آخر هذا الشهر نعاود نعملو جلسة عمل في اللجان المختصة باش ندرسو الإستراتيجية لأنها جد مهمة ويتعطاها الوقت الملائم.

الخلاصة، مجال اللي تبين الأسبوع الماضي في ترأس جلالة الملك محمد السادس نصره الله اجتماعا تشرفت خلاله بتقديم الخطوط العريضة لهذه الإستراتيجية في المدى القريب والمتوسط والبعيد، وركزت هاد الإستراتيجية على المحاور التالية:

أولا: تأمين تزويد البلاد بالمواد الطاقية عبر تنوع المصادر والموارد؛

ثانيا: توفير باقة كهربائية مثلى مع تخطيط متحكم فيه للقدرات الإنتاجية؛

ثالثا: تعميم الاستفادة من الطاقة بأئمة تنافسية؛

رابعا: التنمية المستدامة والاندماج الجهوي والدولي.

ففيما يتعلق بالكهرباء، فالدراسات اللي كتعطينا التوجهات في المدى القصير والمتوسط والبعيد في 2015، 2020، 2030، فالطلب غادي يتضاعف ب 4 مرات والعرض غادي يتضاعف ب 3.5 دالمرات على ما هو

كنعرفوه اليوم، فالسيناريو الي بنينا عليه البنائيات ديال القدرات الإضافية ديال الإنتاج فغادي يستعمل الفحم الحجري كوقود أساسي في الباقية الكهربائية مع الاستعمال الأمثل للمواد الغازية المتوفرة، مع مساهمة الطاقة الريحية بشكل تكميلي واللجوء إلى الربط الكهربائي على أساس تحكيم اقتصادي والتعبئة ديال الإمكانيات الوطنية من الطاقة الكهرومائية.

فالسيناريوهات البديلة المعتمدة في هاد الإستراتيجية كالتالي:

- استعمال الغاز الطبيعي كمصدر في حالة توفيره بشكل اقتصادي ومضمون إما عن طريق الغاز المغربي العربي أو أوربا أو عن طريق الغاز الطبيعي المسيل، وكيقتي هذا الخيار رهين ب 4 شروط وهي الكلفة والتنافسية وضمان التزويد بالغاز الطبيعي.

- ثانيا: في المدى المتوسط والطويل أي في أفق 2020، كترتكزو على الاحتفاظ بالخيار النووي وتأمين الصخور النفطية مع إنشاء محطة نموذجية بقدرة 100 ميغاوات لإنتاج الكهرباء من الصخور النفطية اللي فالمنطقة ديال طرفاية، واستعمال أيضا، الطاقة الشمسية في المدى المتوسط لأن الأئمة ديالها حاليا عالية ولكن غادي تبقى البرامج النموذجية كنعملو عليها باش أي وقت من الأوقات يمكن لينا نكثر الاستعمال ديالها.

في واحد من العناصر المهمين فهاد الإستراتيجية هي النجاعة الطاقية اللي تكلمت عليها من قبل، واللي كتشكل كالطاقة الرابعة ماين الطاقات الموجودة، والمخطط الوطني للتدابير ذات الأولوية أعطى الدفعة الأولى لهذه النجاعة الطاقية في جميع الميادين ديال الكهرباء أو ديال المواد النفطية، ولتدبير توازن العرض والطلب في الفترة ما بين 2008 و2012.

وهذه النجاعة الطاقية خصنا نعملو عليها في المدى القصير والمتوسط لأنها عندنا انعكاسات إيجابية على التوازنات وعلى الاستهلاك الطاق ديال بلادنا، وأنا كتمنى باش في أقرب وقت تكون عندنا لجنة عمل اللي يمكن لنا نتطرق لها بأدق جميع هاد النقط اللي هي جد مهمة وحساسة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة. لكم التعقيب السيد المستشار المحترم؟ تفضلوا أسيدي.

المستشار السيد غلال عزويوني:

شكرا السيد الرئيس.

أولا تهنيو السيدة الوزيرة على العرض القيم وعلى العرض الذي قدمتمو لصاحب الجلالة، هاد السؤال ديالنا لطمانة الوحدات الصناعية باش تكون مطمئنة على أنها ما يتقطعش عليها التيار الكهربائي وطمانة العمال باش ما يكونش عندهم انقطاع في العمل ديالهم وطمانة الساكنة ديال المغرب باش ما يكونش عندهم أئمة تزد عليهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم.

نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة معنا وانتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع الصناعة والتجارة وعددها 4 أسئلة. السؤال الآتي الأول موجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة، حول حماية المستهلك، للمستشارين المحترمين السادة: السي لحسن بوعود، السي إدريس مرون، السي محمد فضيلي، السي الهاشمي السموني، السي إبراهيم أبو زيد، السي عبد اللطيف اسطنبولي، السي حسن أبو العز، السي سفيان القرطوي، السي سعيد التلاوي، السي محمد عدال، السي عياد الطيبي، السي الحبيب بن الطالب، السي عمار عبد الفتاح، السي محمد الكبوري، السي سعيد أرزيقي، السي عبد الله خنونا والسي عبد الله أبو زيد، فليتنفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

نتقل إلى السؤال الثاني ريثما يجي السي...

السؤال الآتي الثاني موجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة حول وضعية الغرف المهنية، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، السي عبد المجيد الهاشمي، السي نور الدين بركاع، السي عادل المعطي، السي أحمد بومكوك، السي نبيه لحسن، السي أحمد الشافعي، السي الغازي الغرابية، السي أحمد الجعيري، السي الحسين الحداوي، السي الحبيب الزويكي، السي عمر الجزولي، السي إبراهيم بنديدي، السي عبد القادر النميلي، السي البشير أهل حماد، محمد اجبيل، عبد الحميد أبرشان، علي أسكاتي، أحمد الناوي والسي أحمد التوزي، فليتنفضل أحد الإخوة المستشارين لبسط السؤال، تفضلوا السي...

المستشار السيد نبيه لحسن:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

زملائي المستشارين،

أحدثت الغرف المهنية للتجارة والصناعة والخدمات بهدف تمثيل النسيج الاقتصادي بطريقة ديمقراطية وتأطير الفاعلين في مجالات الصناعة والخدمات على مختلف مستوياتهم، إلا أن اضطلاعهم بهذه المهام تقابله هزالة الميزانية المخصصة لهذه الغرف، وبدأنا نلاحظ في السنوات الأخيرة تراجع هذه الغرف حتى على مستوى التمثيلية خصوصا في البعثات الحكومية وبدأنا نلاحظ تزايد دور الجمعيات، ولهذا نتساءل: هل تفكر الحكومة في إعادة النظر في وضعية الغرف خصوصا المالية؟ ولماذا تصر الحكومة على إعطائها أدوارا ثانوية؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد أحمد رضا الشامي، وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون المحترمون،

هاذ الموضوع نتاع الغرف هو موضوع تعطيوه كل الأهمية، احنا كحكومة، وأتم تعرفو بأن تعقدت المناظرة الثانية متاع الغرف فهاد الشهر هذا 9 يوليوز هاد 2008، وتطرت هاد المناظرة مع جميع الحاضرين لواحد المواضيع الأساسية اللي يمكن لها تعاود تعطي ديك القوة للغرف حيث احنا محتاجين بغرف قوية، محتاجين بغرف كتلعب واحد الدور اقتصادي في البلد يكون واحد الدور مهم كجميع البلدان الأخرى.

فلهنا، احنا كوزارة، كنخدمو مع الغرف باش نعدو واحد الإصلاحات، أشنو هما هاد الإصلاحات؟

الإصلاح الأول: هو الإصلاح نتاع الإطار القانوني والتنظيمي، لابد يكون نعطيو واحد نعاود نعيدو النظر في النظام الأساسي نتاع الغرف باش يمكن لها تلعب ديك الدور ديالها، كإين مدونة الانتخابات نتاعو أن خص واحد التمثيلية أحسن واحنا في مذاكرة مع الوزارة نتاع الداخلية لإعادة النظر في هاد المدونة هادي باش تعطي واحد التمثيلية أحسن وأفضل للغرف.

ثانيا: الموضوع الثاني اللي تطرقنا له هو تأهيل الموارد البشرية، نتعرفو بأن كل مؤسسة المهم هو النساء والرجال اللي تخدمو في ديك المؤسسة، ولهذا عندنا واحد العمل مع الغرف باش تكون واحد إعادة تأهيل الموارد البشرية، جذب كفاءات من الخارج.

وأخيرا، وعندك الحق تشير ليه السيد المستشار، هو الموارد المالية، احنا ميمكن لناش نعملو شي حاجة بلا ما تكون الموارد المالية، فكإين هناك اثنين ديال التدابير:

- أولا: نتعرفو بأنه كانت الغرف تمول من طرف اللي تنعيطوا لو ذاك العنصر الإضافي للضريبة المهنية (Le décime patente)، اليوم وقعت هذه السنة هادي اتحد القرار باش نعوضو هاد العنصر الإضافي ب 10% من الضريبة المهنية الجديدة، وتنظو بأن غير هذا التدبير غادي يعطينا واحد الموارد مالية أكثر من اللي كان عندنا في الماضي.

وثانيا: القرار الثاني الذي اتخذ، وتنظن حتى هو مهم، هو دعم من الحكومة لواحد الغلاف المالي نتاع 80 نتاع المليون ديال الدرهم من سنة 2009 إلى سنة 2012 اللي غادي يدعم المشاريع نتاع الغرف، فاحنا بغينا الغرف يتقدموا لنا بمشاريع اللي غادي يمكن لهم باش يحققوا واحد الموارد مالية ذاتية واحنا مستعدين باش ندعمهم في هاد الإطار هذا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، عندكم تعقيب السيد المستشار؟ شكرا.

نتنقل إلى السؤال الآتي الثالث الموجه إلى نفس القطاع حول إمكانية المغرب الاستثمارية، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس مرون، بوسلهم بينة، محمد فضيلي، الهاشمي السموني، عبد الحميد السعداوي، إبراهيم أبو زيد، عبد الرحيم الشرفاوي، إبراهيم فضلي، سعيد التلاوي، عبد الله أبو زيد، عبد القادر أفوضاض، الحسين قيشوحي، محمد عدال، عمار عبد الفتاح، الحبيب بن الطالب وعياد الطيبي، فليتنفضل أحد الإخوة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد عمار عبد الفتاح:

إلى كان ممكن، السيد الرئيس، نأجله لأنه غادي يلقيه السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

سنؤجله كذلك.

ونتقل إلى السؤال الرابع الموجه كذلك للسيد وزير التجارة والصناعة والتكنولوجيات الحديثة، حول نقايات معمل سيدي بنور، للمستشارين المحترمين السادة: عمار عبد الفتاح، إدريس مرون، سفيان القرطاوي، سعيد التلاوي، لحسن بوعود، حسن أبو العز، محمد الكبوري وسعيد أرزيقي، فليتنفضل أحد الإخوة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد عمار عبد الفتاح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

أولا في البداية هذا السؤال موجه إلى السيد وزير الفلاحة، احنا نتفاجأ لقيناها عند الصناعة، واش الفلاحة ذات شراكة مع الصناعة ولا شي حاجة مازال ما في راسناش؟

في الوقت الذي تعمل فيه جميع المعامل المغربية على تصريف الشمندر إلى الفلاحين، وذلك باعتبارهم منتجين سواء على مستوى الفلاحة أو تربية المواشي، ويعمل المسؤولون معمل السكر بسيدي بنور على توزيع هذه... الشمندر إلى رجال الدرك والأمن وعلى رؤساء بعض الجمعيات التي لها علاقة بالفلاحة، بل وأن هؤلاء يعملون على بيع ما يسمى بالبون ب 7500 درهم للبون.

من هذا المنطلق، نود السيد الوزير المحترم مساءلتكم: ما هي التدابير التي تتخذونها في هذا الصدد ويرجعوا للفلاح حقه في الاستفادة من هذه المادة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الإجابة على السؤال.

السيد وزير الصناعة و التجارة والتكنولوجيات الحديثة:

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

هو الحقيقة عندك هاد السؤال تتسائلوا علاش؟ الوزارة متاع الصناعة ولا الوزارة دالفلاحة، هو تنقولوا احنا الفرق: شنو هو الفرق؟ الأولى شنو تنقول الحد؟ المادة مني تتكون فلاحية من تتحول تنولي صناعية، فمين تنشوفوا ديك المعامل متاع الشمندر تخذوا واحد المادة اللي هي فلاحية وتحويلوها، ذاك الشيء علاش تيجي هاد السؤال في اختصاص الوزارة متاع الصناعة.

هو إلى سمحتوا غير باش نعطي بعض التوضيحات، هذه النفايات هادو متاع المعامل السكرية تتكون عادة من "ثفل الشمندر"، وهاد ثفل الشمندر كين ثلاث أنواع: كين المبلل والمجفف بالإضافة إلى (radicelle).

أما فيما يخص الإنتاج اليوم متاع المبلل في هاد السنة هذا ما تنتجش حيث كان الإنتاج قليل، فعلى ما قال لنا المدير متاع المعامل بأن الشمندر المبلل ما تنتجش هذه السنة كلها.

إلى امشينا للشمندر المجفف، الشمندر المجفف يوزع بكامله على الفلاحين المومنين لمعمل السكر، باش تيجيوا ذاك الفلاح الشمندر باش تيبقى ذاك الشمندر المجفف تيعاود يتعطي لهم، إلى كان شي فائض تيكون واحد اللجنة اللي تتكون تتعطيه اللجنة التقنية الجهوية للشمندر اللي تتوزعوا لبعض المستفيدين، والفلاحة ولا دوك المستفيدين تتبقي لهم هما الحرية كيفاش يتصرفوا فداك الثفل متاع هاد الشمندر هذا المجفف.

أما فيما يخص هادك (La radicelle)، فيجب الإشارة بأن هذا المنتج غير قابل للتخزين، ولهذا تيتوزع فواحد عندهم واحد الطريقة محلية تيقول ليك: "أول آت، أول مستفيد" (Premier venu premier servi) تيعطيوه. احنا شنو اللي عطاونا على ما قال لنا السيد المسير متاع المعامل تيكول لك بأن: اللي وقع في المعامل وفقا للضوابط القانونية المعمول بها في هذا المجال، فإنهم ينفون وقوع أي تلاعب في هذه المادة اللي أنتما شرتم لها.

وهنا تنقول في النهاية إلى كان شي ضرر عندنا القانون، الناس يميشوا يطلبوا الحق دياهم إلى كان تعاقد مع الفلاحة، وتيقول لهم بأن غادي يكون الشمندر عايتز عايتوزع عليكم والناس مقاموش بالواجب دياهم، فميشوا يطلبوا الحق دياهم راهم كين العدل كين اليوم ويميشوا يطلبوا الحق دياهم، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. لكم تعقيب السيد المستشار المحترم؟ تفضلوا.

المستشار السيد عمار عبد الفتاح:

شكرا السيد الرئيس.

أولا كنشكر السيد الوزير على الإجابة، ومع الأسف هذا هو اللي كنت متخوف منه باش يعطيوك وثيقة ويقول ليك قراها علي، لأن هذا سؤال مرارا وتكرار وأنا كنطرحو على الحكومات السابقة، هاد المسألة هدي ديال المستفيدين، المستفيدين هما معروفين، الناس ديال المعامل والناس اللي معهم كيعطيوها البن، بطبيعة الحال ما غاديش ناخذوا جل المعامل عندنا بحال: بني ملال، الغرب، الفلاحة كيستفدوا ولا كيديروا (appel d'offre) احنايا متفقين، الحاجة اللي ما متفقينش عليها عندنا احنايا في سيدي بنور هي المسألة ديال الفلاح كيمشي كيحط المادة الأولية، من بعد كيتفاجأ بأنه كينة تلاعبات ما بين المدير وواحد الفئة اللي هي خارجة برا ديال l'usine، كتشد هاديك المادة وكنبيعها.

احنا ما عندناش خلاف باش الناس يطالبوا بالحق دياهم، المشكل فين كين هو هاد الناس الوقت اللي كيمشيو يطالبوا بالحق دياهم عندهم واحد 60 ديال الناس كيوجدوهم، الوقت اللي كيمشي الإنسان كيطالب بالحق دياهم وهدي رها كينة دابا في المحاكم، علاش؟ لأنهم كيعطيوهم للبوليس، واش البوليس عندو الحق ياخذ البن ويبيعهم للفلاح؟ ولا الجدارمية ياخذو البن ويبيعهم للفلاح؟ هاد الشي راه معروف، هاد الشي راه كين، ولا رئيس الجمعية اللي هم دائما كياخذ الحصة المتبقية كيف ما عطاوك اللي هي تقريبا تقارب ما بين 500 مليون و600 مليون في الأخير، هادك حقه ما كين مشكل، ولكن السيد الوزير، المشكل فين كين؟

وهاد الناس بغينا رسميا عند من غادي يطالبوا بالحق دياهم؟ واش يميشو معهم للمحكمة؟ هاد الناس هادو هما كيعطيوهم للمحكمة، الوقت اللي كيمشي عند وكيل الملك، هاد السيد هذا اللي ما عندوش عليه أدلة، غادي يمشي عندو وكيل الملك لأن وكيل الملك هو ما عاطينو، هاد الشي راه واقع، هادي راه كينة، حاليا، اليوم، في سيدي بنور كينة شكاية ضد مواطن طالب بالحق دياهم.

بغينا نعرفو، مع الأسف، كانوا تحركوا الناس ديال السلطة، بما فيهم بلا ما نسوموهم ولكن جاهم (un message) بأنهم يدخلوا سوق جواهم.

ولهذا احنايا، السيد الوزير، ما غاديش تطول عليك لأنه هذا كان سؤال دياهم موجه للسيد وزير الفلاحة لأنه كيطالب بمغرب أخضر، وأنا كنتخوف يكون وغرب أحمر وأسود، وأنا كنتخوف ليكون مغرب.

مسألة أخرى، بأنه حنايا عندنا سؤال موجه للسيد وزير الفلاحة على أساس باش يرحم هاد المواطنين، لأنه هاد المواطنين إلى بقاوا غادين هكا، أنا ما عرفتش هما كيشدو المواطنين كيديرو لهم "بريصا" وكيجيو غدا ولا بعد غدا ييداوا يقولوا لهم احنا جايين لكم التنمية البشرية ولا الاستثمار. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، لكم رد السيد الوزير؟ تفضلوا.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة:

السيد المستشار المحترم،

بأن احنا كحكومة ما يمكنناش يكونوا هاد الخروقات ونشدو عليهم عينينا، إذن إلى عندكم معلومات اللي ما كناش عندنا مجال اللي قلت لك، اعطيهم لنا وغادي يوقع بحث في هاد الميدان هذا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونرجع إلى السؤال الأول الموجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة حول حماية المستهلك، للمستشارين المحترمين: لحسن بوعود، إدريس مروان، محمد فضيلي، الهاشمي السموني، إبراهيم أبو زيد، عبد اللطيف اسطنبولي، حسن أبو العز، سفيان القرطاوي، سعيد التدلوي، محمد عدال، عياد الطيبي، الحبيب بن الطالب، عمار عبد الفتاح، محمد الكوري، سعيد أرزيقي، عبد الله خنونا وعبد الله أبو زيد، فليتفضل أحد الإخوة المستشارين لبسط السؤال، تفضل السي السعداوي.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

يعتبر موضوع حماية المستهلك من المواضيع التي كان على الحكومة أن تعيرها انتباها هاما وكل العناية، خاصة في ظل الزيادات الصاروخية التي تعرفها أسعار المواد الغذائية والكل يعلم هذا، وكذلك السلع نتيجة استغلال المضارين والوسطاء للفراغ القانوني الناجم عن حرية المنافسة التي فرضتها رياح العولمة، وإصدار المغرب لقانون تحرير الأسعار سنة 1996 دون أن يواكبه إصدار قانوني يحمي المستهلك المغربي.

وما يزيد الأمر كذلك تعقيدا أن مراقبة جودة المواد الغذائية والمشروبات والمنتجات الفلاحية المحلية والمستوردة لا تتم إلا بنسبة 1٪ في المختبر الرسمي الوحيد المتواجد بالدار البيضاء، علما أن هناك مواد غذائية مستوردة غالبا ما تصبح فاقدة الصلاحية بسبب انتظارها الطويل بالمواضع المغربية من أجل المراقبة، وبالتالي هناك مواد غذائية كثيرة تدخل إلى السوق المغربية دون مراقبة.

السيد الرئيس،

لكل ما سبق ذكره نطلب منكم: كيف تفسرون وجود مختبر وحيد ممرکز بمدينة الدار البيضاء لمراقبة جودة المواد الغذائية؟ كذلك لماذا لم تخلق فروع جمهورية لهذا المختبر للتسريع من وتيرة مراقبة العينات حفاظا على صحة المواطنين؟

السؤال الثاني: وهو متى سيتم اعتماد الخطاب الوحيد في المراقبة بدل الهيئة الحالية التي تتكون من العديد من المتدخلين التابعين لعدد من الوزارات والمصالح المعنية؟
لذا، لماذا لا تفكر الحكومة في اعتماد قانون أو إحداث وكالة لحماية المستهلك، التي تبقى في نظر كل المغاربة أمرا مستعجلا لحماية المستهلك المغربي؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة:

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

هو هاد السؤال فيه أسئلة متعددة، والسؤال الأول خاص السي أخنوش زميلي يحيي يجاب عليه، مجال اللي قلنا لهداك، حيث داك الشي ديال المختبرات اللي تبتعلقوا بالمواد الغذائية من اختصاصات وزارة الفلاحة، ولكن حيث فيه واحد الطرف مهم على حماية المستهلك سوف إلى اسمحتيو غنجاوب عليه.

أولا، خصنا نقولو بأن، إلى سمحتو، غنضرو على ذاك القانون 27.00 اللي موجود هنا اليوم في الأمانة العامة لحماية المستهلك، نتعرفو بأن إلى بغينا اليوم نأسسو لواحد الاقتصاد قوي فلا بد يكون المستهلك في وسط هاد الإستراتيجية، فلا بد يكون واحد حماية المستهلك وتكون واحد الحماية قوية، ولهذا نتظنو أن هاد القانون 27.00 غادي يجيب واحد المستجدات اللي حقيقيا غتضمن واحد حماية المستهلك مهمة.

فبعض التدابير، بعض المستجدات:

أولا: إلزامية إعلام المستهلك من طرف المزود قبل إبرام العقد بخصوص المواد والخدمات؛

ثانيا: إلزامية استعمال اللغة العربية للتعريف بالمنتوج عند العرض والتقديم وكذا في تحرير الفواتير؛

ثالثا: تنظيم عدد من الممارسات التجارية المستعملة من طرف المزود؛

رابعا: حماية المستهلك في مجال القروض الاستهلاكية والعقارية، وهاد الشي نتعرفو بأن الاستدانة في هاد الميدان هذا يمكن لها تكون مفرطة، فلا بد تكون حماية في هاد الميدان هذا؛

وأخيرا: دعم دور جمعيات حماية المستهلك، وتنتظنو بأن كما قلت غادي يكون هاد القانون هذا مهم، وإن شاء الله احنا بغينا يكون إحداث هاد القانون هذا قبل نهاية هاد السنة هادي.

أما فيما يخص سؤالك المتعلقة بذاك المختبر الرسمي ديال التحليل والأبحاث الكيماوية اللي هو موجود اليوم، عندو فرع واحد في الدار البيضاء، الجدير

تزداد السكان وتزداد السلع إلى آخره، فلا بد من إعطاء الإمكانيات للمراقبة
حماية لصحة المواطنين.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

احنا تنظنو بحال اللي قلتيو أغلبية ومعارضة كلنا متفقين أن لابد تكون حماية
المستهلك أساس في الديمقراطية وفي بناء هاد البلاد هادي، واحنا
مستعدين بحال اللي قلنا باش نجيبوا هداك المشروع قانون في أقرب وقت
ومستعدين باش يكونوا تعديلات فيه ويكون إغناؤه بالاقتراحات ديالكم.
غير إلى اسمحتو غادي نزيد واحد المعطى التالي هو احنا دخلنا في واحد
التبسيط ديال المساطر في الاستيراد، فالיום ملي تيكون واحد الاستيراد
كاين، فعندنا واحد المراقبة وحدة اللي كنوقع، قبل كانت كتعطل كنا احنا
تمشييو للفلاحة وذاك الشي، اليوم اخذينا واحد القرار بأن يكون مراقبة
وحدة في الميناء، وتنظنو بأن هاد الشي هذا ماشي في الطريق الحسنة.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل للسؤال الموالي حول إمكانيات المغرب الاستثنائية، للمستشارين
المحترمين السادة: إدريس مرون، بوسلهام بينة، محمد فضيلي، الهاشمي
السموني، عبد الحميد السعداوي، إبراهيم أبو زيد، عبد الرحيم الشرفاوي،
إبراهيم فضلي، سعيد التداوي، عبد الله أبو زيد، عبد القادر قوضاض،
الحسن القيشوحي، محمد عدال، عمار عبد الفتاح، الحبيب بن الطالب والسي
عياد الطيبي، فليتفضل أحد السادة المستشارين، تفضل السي إدريس.

المستشار السيد إدريس مرون:

السيد الوزير،

عندكم برنامج ديال زيارة مجموعة ديال المدن والجهات الفرنسية من أجل
التعريف بالمؤهلات ديال المغرب في إطار الاستثمار، وشاءت الأقدار أن
أكون حاضرا في إحدى المدن وقدمت عرضا متميزا بكل صراحة.

لكن ما أثار انتباهي هو الحضور ديال الوزن الثقيل للفرنسيين فيما يتعلق
بالمنتخبين، سواء على المستوى المحلي أو المستوى البرلماني، إضافة إلى
الغرف إلى رئيس الغرفة، فكان حجم الوفد الفرنسي الذي كان حاضرا مهم
جدا، ولم يكن هناك تكافؤ فيما بين الوفدين رغم العرض المتميز الذي كان
لحضور السادة المنتخبين سواء محليا في المغرب، بمشيوا معكم أو على صعيد
البرلمان يعززوا داك العرض ديالكم فقط بحضورهم أساسا، على أنهم كيعيطوا
نوع ديال المصادقة للكلام ديالكم وتبينوا الرغبة دياهم أيضا إلى جانبكم
السياسية في أن يكون المغرب مفتوحا للاستثمار.

بالذكر بأن في 1998 كان قرر المجلس الإداري إحداث 3 متاع الفروع:
واحدة في الناظور، واحدة في أكادير، واحدة في طنجة.

ولكن مع الأسف الموارد المالية ما كانتش توفرت باش يمكن يتحدثوا
هادو، ولكن كتعلمكم بأنه المجلس الإداري المقبل سوف يتخذ القرار المناسب
لتمويل إنجاز هذا المشروع، ولكن ما بقينا غير بذاك القدرات هي ذاك
المركز الوحيد أولا داك المختبر الوحيد، كايين هناك مختبرات أخرى تعود
للخواص وتقوم بنفس المهام، فهذا مشجع.

أما فيما يخص سؤالكم التالي والأخير هو على القضية نتاع وكالة واحدة
لحماية المستهلك ولا لمراقبة الجميع، تنظنوا بأنه كايين بلدان احنا شفنا هاد
النموذج، كايين بلدان اللي عندهم وكايين بلدان اللي ما عندهم، فالיום إلى
اخذينا بعين الاعتبار الحالة الراهنة تنظنو باش نشرعو في أقرب وقت بهاد
المشروع هذا 27.00 مخصناش بنقاو متركزين على هاد النقطة هادي،
خصنا نزيدو للقدام، خصنا نخليو المؤسسات نتاع المراقبة كما هي الآن
ونشرعو هذا المشروع القانون نتاع 27.00، علما بأن في المستقبل يمكن لنا
نعاود نعيدو النظر في هاد القرار هذا.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. لكم التعقيب السيد المستشار؟ تفضلو السي
إدريس.

المستشار السيد إدريس مرون:

السيد الوزير،

فيما يتعلق بتوجيه الأسئلة احنا غالبا كنفصلو ندوزو للوزير الأول وهو
يقرر، واحنا في بعض الأحيان نتفاجأ أنه المسؤول عن القطاع ما كيجيش
يجابو عليه وكيعطيوه لواحد آخر، هادي مسألة ديال الحكومة تنظلبو أن
مستقبلا أنها تراعي بعين الاعتبار الاختصاص.

فيما يتعلق بهاد القانون اللي هضرتو عليه هو في يديكم دابا، واحنا فقط
كنظلبو أنه تسرعوا به ويجي واحنا مستعدين نصوتو عليه معكم لأنه معكم لأنه
فيه حماية للمواطنين.

فيما يتعلق بالشباك الواحد، احنا كنسميوه الشباك الواحد ديال المراقبة،
لأن دابا كايين مجموعة ديال القطاعات ما كتعرفش شكون اللي كيراقب؟
شكون اللي ما كيراقبش؟ 4 كنظن: كايين الداخلية، الفلاحة، الصحة، إلى
آخره، فاحنا بغينا تكون واحد المسؤولية محددة، من المسؤول في هاد
الربعة؟

فيما يتعلق أيضا بالمختبرات على سبيل المثال فقط: تونس فيها 6 منهم
ديال الخواص، الجزائر كايين 15. في عام 1996 كنا كنديروا 25000 عينة
تدرس، الآن مكنفوتوش 13000 ديال العينات اللي كندرس في الوقت اللي

شكرا، هذا هو السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

مرحبا بكم، هاد الشي اللي غنقول وعندكم الحق احنا اليوم في هاد الإستراتيجية ديال الاستقطاب ديال الاستثمار عندنا واحد التظاهرات تنديروهم ماشي غير في فرنسا، تنديروهم في إسبانيا، درناهم في إيطاليا أخيرا، وتنظن بأن هاد الاقتراح ديالكم في محله، وإن شاء الله، في المستقبل راحنا غنصلو بالسيد الرئيس متاع المجلس باش نعطيوه أشنو هما التظاهرات اللي غادي يوقعوا في المستقبل باش السادة المستشارين والسادة النواب يمكن لهم يواكبوا في هاد المرحلة المقبلة إن شاء الله. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكر السيد وزير الصناعة والتجارة على مساهمته معنا، وننتقل إلى القطاع الموالي: قطاع وزارة التجارة الخارجية، والسؤال موجه حول ضرورة تأهيل الاقتصاد الوطني وتوفير الشروط الضرورية من أجل ولوج أسواق خارجية لترويج المنتج الوطني، للمستشارين المحترمين السادة: محمد فوزي بنعلال، عبد الحميد بلقيل، مصطفى القاسمي، بنجيد الأمين، العربي الحرشي، العربي سعيد، عبد الكبير برقية، ناجي فخاري، يوسف التازي، والسي عبد الله مكوي، فليتفضل أحد الإخوة المستشارين لبسط السؤال، تفضلوا أسيدي.

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الوزير،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين المحترمين،

تكنسي المبادلات الخارجية طابعا حاسما وفعالا في إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وحتى يتسنى وضع الاقتصاد الوطني على طريق نمو قوي يجب تعزيز وإنعاش صادرات وتتمية القطاعات الاقتصادية الواعدة، والعمل على تكثيف الجهود الاستثمارية لمختلف الأطراف الاقتصادية وخاصة القطاع الخاص الذي يجب أن يؤهل ليلعب دور المحرك الأساسي لعملية التنمية.

لذا نسائلكم السيد الوزير: هل هناك نية لتأهيل الإطار المؤسسي والقانوني من أجل توفير شروط النجاح؟

هل هناك سياسة تنهجونها للتحكم في مستوى التضخم لتحسين القدرة الشرائية للسكان وتأهيل الاقتصاد الوطني لمواجهة المنافسة الخارجية القوية؟ وهل استطاعت الوزارة في إطار الاتفاقيات المبرمة مع الدول الإفريقية والأوروبية وغيرها من إيجاد أسواق لترويج المنتوجات الوطنية بالخارج؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم على التركيز وعلى احترامه للوقت، أعطي الكلمة للسيد الوزير، تفضلوا أسيدي.

السيد عبد اللطيف معروز، وزير التجارة الخارجية:

السيد الرئيس،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أشكر السادة المستشارين المحترمين على هذا السؤال الجوهي واللي كيتطرق لثلاث نقط مهمة: الأولى: هي تأهيل الاقتصاد الوطني؛ الثانية: هو التضخم وارتفاع الأثمان؛ الثالثة: هو الترويج.

من الناحية ديال التأهيل، كما في علمكم، فمذ بداية الثمانينات اخذت الحكومات المتوالية سياسية الافتتاح، وجعلت من التصدير قاطرة من قاطرات التنمية في كل التصريحات الحكومية، وفي هذا الإطار تمت واحد البرامج قطاعية اللي كندرج في إطار تضافر الجهود الحكومية الرامية لتأهيل الاقتصاد الوطني.

في هذا الصدد، كاين هناك برامج قطاعية اللي كتعرفها، خاصة منذ 4 سنوات جاء قطاع ديال (Emergence) اللي أعطى قطاعات اللي هي عندها أولوية وعندها برجة ديالها لتقوية خاصة العرض التصديري، لأنه لا يمكن أن نصدر دون عرض دون إنتاج، فهاد السياسات القطاعية منها 7 قطاعات ديال (Emergence) أو يعني المخطط الأخضر ثم مؤخرا مخطط ديال البرجة الصناعية، هادي كلها مخططات كتسعى لتقوية العرض التصديري والعرض الإنتاجي لبلادنا، هاد التقوية غادي تجعل أن تكون عندنا تنافسية لا من الناحية ديال الكم ولا من الناحية ديال الكيف.

بالنسبة للتضخم، وهو عنده علاقة بالتنافسية وغادي تقتصر على تدخل وزارة التجارة الخارجية وما يحيط بها من مؤسسات، فاحنا اليوم عندنا برنامج ديال تخفيض الواجبات الجمركية على كل المواد الخام والمواد نصف المصنعة، اللي كندخل في الإنتاج الوطني الموجه لسوق الوطنية أو السوق الخارجية، هادي أشياء اللي كتجعل أن الأثمان تكون أقل تكلفة وكتكون عندها تنافسية أكثر سواء في السوق الداخلي أو السوق الخارجية،

بداية باسم فريقي نترحم على السيد عبد الله فجري، ممرض ومات أثناء مزاولته مهامه، فتعازينا الحارة للعائلة، مما يطرح إشكالية السلامة والأمن داخل كل المؤسسات العمومية، ومن ضمنها المؤسسات الصحية وأقسام المستعجلات.

سؤالنا اليوم طرح بتاريخ 14 نوفمبر 2006، السيدة الوزيرة، هاد السؤال يهم مؤشر التنمية البشرية والهدف الرابع من أهداف الألفية وهو يخص وفيات الأطفال.

نحن نعلم بأنه هذا مؤشر للتنمية وقطاع وزارة الصحة ليس الوحيد المسؤول على حماية صحة الأطفال، وبالتالي كل القطاعات من ماء صالح للشرب، من عدة قطاعات: توعية الأم كذلك وتربية الأم، كل هذه مسببات تسبب في أمراض الأطفال.

نعلم أن النسبة في بلادنا جد مرتفعة تفوق 45 حالة لكل ألف تقل عن 5 سنوات، وبالتالي هناك التزام فيما يخص الحكومات السابقة من أجل تقليص هذه النسبة، جات في الإستراتيجية ديالكم كذلك تقليص هذه النسبة إلى أقل من 50% في هاد النسبة المتواجدة.

لكن يبقى دائما السؤال المطروح، وهو هذا سؤالنا: ما هي الآليات والميكانيزمات التي غادي تعتمدو عليها من أجل تقليص هذه النسبة، مع العلم أن وفيات الأطفال ليست متعلقة فقط بقطاع الصحة وهي متعلقة بعدد كبير من القطاعات؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة ياسمينه بادو، وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيدات المستشارات،
السادة المستشارون،

في البداية أريد أن أشكر السيدة المستشارة التي استحضرت وقدمت تعازيها للفقيد الضحية، ونحن كلنا داخل المنظومة الصحية تألمنا من هذا الحدث وأحدثنا خلية التي الآن منكبة على الطرق الممكنة والإجراءات التي يستلزم علينا أن نتخذها لسلامة الأطباء والأطر الشبه الطبية وكل العاملين داخل المستعجلات.

جوابا على سؤالكم، بالفعل، يبقى ارتفاع عدد وفيات الأطفال وخاصة حديثي الولادة شيء جد مقلق، رغم بعض المؤشرات التي كانت هناك حسنت شيئا ما العدد ديال الوفيات جد مرتفع.

ووعيا منا بهذه الوضعية، كما أشرتم لها السيدة المستشارة، فإن وزارة الصحة بدأت الآن في تنفيذ الإستراتيجية من خلال برنامج عمل "الأمومة الآمنة"، والذي يهدف بالأساس إلى خفض معدل وفيات الأمهات من 227

علاوة على أن المغرب دخل منذ بداية القرن الحالي في اتفاقيات تبادل حر التي جعلته أنه يجيد الجمرك مع الواردات في 55 دولة، التي فيها مقارنة مع هذا مليار مستهلك التي هي زبون للمغرب، وهذا علاش المغرب اليوم كيطمح وكيسعى ويعمل باش يكون واحد ركيزة للتصدير العالمي.

بالنسبة للترويج، فهناك برنامج التي احنا اليوم كنوجدوه، فعلاوة عن كل الزيارات التي قايمن بها في بعض الدول فاحنا قمنا تقريبا بشي منذ بداية السنة ب 8 ديال الزيارات لدول مختلفة وباقي عندنا 6 ديال الزيارات التي كمشيوها مع رجال أعمال، التي منهم ناس هنا حاضرين وكمشيو وكننلاقاو ومع رجال أعمال في الدول الأخرى وكينينو القدرات الإنتاجية والقدرات الترويجية للمغرب.

هادي أشياء التي زيادة على إستراتيجية التي هي في طور الاستعداد، والتي إن شاء الله، في الدخول البرلماني المقبل غادي تعطيوكم تفاصيل عليها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هل هناك تعقيب؟ تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على التوضيحات وعلى الجهود التي تتقومو بها، فأريد أن أؤكد على أننا لتطوير الإنتاج ديالنا يجب مضاعفة الجهود في البحث عن طلب السوق الخارجي والبحث كذلك عن أسواق لترويج المنتج الداخلي، فنشكركم السيد الوزير على الجهود ديالكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ونشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة، وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع الصحة، وعددها 5 أسئلة: السؤال الأول موجه إلى السيدة وزيرة الصحة حول هدف تقليص وفيات الأطفال، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الحضورى، زبيدة بوعبياد، عبد السلام خيرات، مولاي الحسن طالب، سعيد سرار، عبد الحميد فاتحي، حسن قاسمي، محمد تقاد، المحجوب ديدا ودحمان الدرهم، فليفضل أحد الإخوة المستشارين، الأستاذة تفضلي.

المستشارة السيدة زبيدة بوعبياد:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة الوزيرة،

إخواني المستشارين،

وبالتالي هنا فاش كيحي دور، أولا الجماعات المحلية في تهيئ الماء الصالح للشرب وكل ما تتطلبه الساكنة من مواد النظافة، وكذلك كل ما يتعلق بتوعية الأمهات من أجل الحفاظ على صحة أبنائهم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

نتقل إلى السؤال الثاني الموجه إلى السيدة الوزيرة كذلك وزيرة الصحة، حول واقع المستشفيات بالمغرب، للمستشارين المحترمين السادة: السي مبارك السباعي، مولاي إدريس العلوي، حسن زهير، سعيد كمال، محمد برطني، عبد الصمد عرشان، المهدي زركو، عبد الرحيم الكوباني، محمد تاضومانت وعبد السلام الودي، فليفضل أحد الإخوة المستشارين، تفضلوا أسيدي.

المستشار السيد حسن زهير:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

إخواني المستشارين،

أختي المستشارة،

إن وضع المستشفيات بالمغرب لا يبعث على الارتياح، وذلك أنها تعاني من مشاكل جمّة، منها ما يتعلق بالخصائص الموجودة في البنايات الصحية والتجهيزات الأساسية والإمكانات البشرية الضرورية وخاصة في المناطق القروية النائية، حيث تنعدم أدنى شروط الصحة وحفظها، هذا دون الحديث عن الخصائص في المستشفيات التي تعاني منه بعض القرى والمدن. وفي هذا الصدد، نسأل السيدة الوزيرة عن التدابير التي ستأخذها الوزارة في اتجاه تقريب المستشفيات من المواطنين وتوفير خدمات صحية في المستوى المطلوب. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارون،

في البداية لا بد أن أشير على أن شبكة المؤسسات الاستشفائية الوطنية تضم حاليا 133 مؤسسة، طاقتها الإيوائية الإجمالية تفوق 26000 سرير، وتنقسم حسب مجال تغطيتها ونوعية الخدمات التي تعرضها إلى مستشفيات: جموية، جامعية جموية أو إقليمية أو محلية.

إلى 50 في 100.000 ولادة حية ومعدل وفيات الأطفال من 40 إلى 15 لكل ألف مولود حي بحلول عام 2012 تماشيا مع أهداف الألفية للتنمية.

ويعتمد برنامج العمل هذا على عدة محاور ترجمناها إلى 8 إجراءات و28 قرار، بدأنا الآن في تنفيذها بجميع المراكز والمستوصفات الصحية في جل التراب الوطني، ونظرا لضيق الوقت، أذكر فقط من بينها على سبيل المثال ولا الحصر:

أولا: إدماج لقاحات جديدة في إطار البرنامج الوطني للتمنيع من أجل بلوغ أكثر من 95% من التغطية التلقيحية في أفق 2012؛

ثانيا: التشجيع على الرضاعة الطبيعية والتغذية الجدية مع تزويد بعض المواد الغذائية بالفيتامينات A وD ومادة اليود (iode) وكذا مادة الحديد؛

ثالثا: التكفل بالأمراض السارية للأطفال كالتهاب السحايا، التعففات التنفسية والإسهال وسوء التغذية إلى غير ذلك من الأمراض والأوبئة؛

رابعا: تأمين النقل والإسعاف الصحي لفائدة النساء الحوامل وخاصة بالمناطق صعبة الولوج؛

خامسا: إحداث مصلحة لإنعاش المواليد الجدد والحدج (Les prématurés) على الأقل في كل جهة؛

سادسا: أنسنة مصالح التوليد مع تحسين ظروف الاستقبال بالمؤسسات الصحية وتخفيض أئمة العلاجات والأدوية؛

سابعا: مراقبة الحمل عند المرأة الحامل من خلال فحوصات سريرية وتحليلات مخبرية؛

ثامنا: تشجيع الولادة في المراكز الصحية مع إلزامية الإقامة لمدة 24 ساعة بعد الولادة الطبيعية.

وسأكتفي بذلك.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، لكم تعقيب السيدة المستشارة ؟ تفضلوا لالا.

المستشارة السيدة زيدة بوعباد:

شكرا السيدة الوزيرة على هاذ الجهود المبذولة، وكما قلت في البداية، وزارة الصحة عليها تدبير الحالة الصحية للمواطنين، لكن لما كنفكرو في الوقاية المبديّة، هذا هو الإشكال.

صحيح وزارة الصحة في الحكومات السابقة غطت التلقيح أكثر من 98%، وهذا مجهود جبار بذل منذ التسعينات، كتنمناو باش هاد المجهود فيما يخص تغطية التلقيحات يبقى مستمر، لأنه مادام كين زيادات إذن خاص يكون تغطية دبال التلقيحات وإضافة تلقيحات أخرى.

ثانيا: الإشكالية أكبر عدد الوفيات هي كتحي تعففات تنفسية وتعففات الأمعاء والسيلان إلى آخره، نتيجتو هي أشنو؟ أولا، تلوث البيئة وكل ما يتطلب من جو عام والماء غير الصالح للشرب وعدم النظافة.

نضيف لكم، السيدة الوزيرة، أنه في إقليم شيشاوة دائرة متوكة عندنا مستشفى كبير دشنو السيد الوزير هادي 9 سنوات، عندنا الراديو، عندنا التجهيزات جميع المسائل من نهار اللي تدشن هاد المستشفى، عندناش التقنيين ديال الراديو ولا ديال أي شيء، عندنا 50 سرير في هاد المستشفى، وكنصيفطو النساء باش يولدوا في مراكز (160 كلم)، من هاد المستشفى كنصيفطو النساء لأجل عندناش التقنيين في هاد المستشفى واحنا كقطالو بهاد الشيء مدة 9 سنوات، ما عندناش المرضين في هاد المستشفى، عندنا 2 أطباء هما اللي مقابلين هاد المستشفى ملي كيجوهم النساء كيصيفطوهم ديريكتم مراكز باش يولدوا تما لأن معندهمش، التجهيزات كايته والتقنيين مكابنبنش، وكنطالو بهاد الشيء هادي 9 سنوات. شكرًا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا السيد المستشار المحترم.

نمر إلى السؤال الثالث الموجه إلى السيدة وزيرة الصحة حول الوضعية الصعبة التي تعرفها المستشفيات العمومية بمختلف أنحاء المملكة، للمستشارين المحترمين السادة: محمد العقاوي، أحمد الكور، محمد طربيش، أحمد الديبوني، عبد السلام أحوش، عبد القادر البريكي، محمد عبده عز الدين، أحمد الشرفاوي، الميلودي عفوت، ميلود ناصر، العربي الهرامي، محمد أبو الخدادي، محمد البطاح، مولاي إدريس العلوي الحسني والسبي عزيز مكيف، فليفضل أحد...، تفضلوا السي العقاوي.

المستشار السيد محمد العقاوي:

شكرًا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

لا يخفى عليكم الدور الذي تلعبه المستشفيات العمومية في تقريب الإدارة الصحية من المواطنين البسطاء، لكن للأسف الشديد وأمام الإكراهات الكبرى التي يعانها القطاع من غياب تام للأطر الطبية والتمريضية، وفي غياب الإمكانيات ووسائل العمل الطبي نجد أن المستشفيات العمومية لا تلعب الدور المنوط بها على أكمل وجه.

السيدة الوزيرة المحترمة،

أمام هذه الوضعية الصعبة التي تعاني منها المستشفيات العمومية، كيف يمكن للحكومة أن تطبق مبدأ الصحة للجميع؟ وهل هناك من برنامج عاجل للنهوض بوضعية المستشفيات العمومية من أجل تفعيل وتطوير دورها؟

شكرًا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

ومن أجل تقريب الخدمات الاستشفائية من الساكنة القروية تم استحداث المستشفيات المحلية والتي يبلغ عددها حاليا 30 مؤسسة موزعة على كافة التراب الوطني ومجمل طاقتها الإيوائية هي 2400 سرير، بالإضافة إلى 4 مؤسسات صحية اللي هي الآن في طور الانجاز بكل من برشيد وجرسيف وأولاد تايمه وخميس زمامرة.

وفي أفق تعميمها على بقية المناطق التي تعاني خصوصا على المستوى الصحي، سيتم في إطار ميزانية الاستثمار للسنة المالية الحالية ديال 2008 انطلاق أشغال بناء 7 مستشفيات محلية جديدة، وذلك بالسعيدية وسبت أولاد النمة في بني ملال ودمنات والعيون سيدي ملوك بتاوريرت وقلعة مكوته وورزازات وإيمنتانوت في شيشاوة، القصر الصغير في الفحص أجرة وميريت بخنيفرة.

وسارت كذلك، إلى جانب كل ذلك، سيتم مواصلة الدراسات لإعادة تأهيل 9 مستشفيات من الفئة نفسها بالأوداية بمراكش وأولاد برحيل في تارودانت وتمانارت بالصورة وبولمان دادس بورزازات، وللا ميمونة بالقطيرة وباب برد بشفشاون والعطاوية بقلعة السراغنة وآيت أوريرت في الحوز، بالإضافة إلى المستوصفات القروية التي يبلغ عددها 682 وحدة وهي تلعب دورا أساسيا في تقريب الخدمات الصحية من المواطنين بهذه المناطق.

وبخصوص النقص في الأطر الطبية والشبه الطبية، فالآن نحن وضعنا إستراتيجية، هو في الحقيقية عندنا نقص في الموارد البشرية ولكن بعقلنة الموارد البشرية اللي الآن تتوفر عليها، سنحاول أن نغطي تدريجيا، لأن هناك معايير شفافة لا ديال التعيين ولا ديال كذلك ديال الانتقال اللي غادي تمكنا أننا نغطي الخصاص اللي نتعرفوه الآن .

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا السيدة الوزيرة. لكم الكلمة السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد حسن زهير:

نشكر السيدة الوزيرة على أجوبتها التي تدخل في إطار الحوار الذي يجب أن يبقى مفتوحا بين الحكومة وبين المؤسسة التشريعية، فكلنا يعلم بالحاجة الملحة للمواطنين في مجال الاستشفاء والتطبيب خاصة في العالم القروي الذي يعاني خصوصا مھولا من حيث الأدوية الخاصة بالأمراض المزمنة، وكذا سيارات الإسعاف وغياب قاعات للولادة في المستوصفات.

هذا بالإضافة إلى أن العديد من البنايات الاستشفائية من مستوصفات ومستشفيات إقليمية مشيدة منذ سنوات، ولم تفتح أبوابها بعد في وجه المواطنين الذين يتساءلون عن مصيرها.

لذا، فإننا نطالبكم السيدة الوزيرة بتوفير الإمكانيات البشرية من أطباء وممرضين وكذا الأدوية الضرورية بمختلف المستشفيات وخاصة بالمناطق النائية، تنفيذا لسياسة القرب التي التزمت بها الحكومة في تصريحها.

السيدة وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس،
السيدات المستشارات،
السادة المستشارين،

هو حقيقة، المستشفيات عارفة عدة بعض المشاكل واحنا واعيين بها،
فلذلك وضعنا برنامج عمل جدي وفعال يهدف إلى وضع عروض علاجية
رهن إشارة المواطن ذات جودة، مع على الخصوص كما جاء على لسان
المستشار من قبل، خاص يكون هناك توزيع عادل على صعيد التراب
الوطني لا بالنسبة للموارد البشرية ولا بالنسبة لتوزيع البنيات التحتية، إذن:
أولا: تأهيل المستشفيات، كيف سيتم تأهيل المستشفيات؟ بإدخال
آليات تديرية جديدة، هذا راه شيء جد مهم مع الاستقلالية المالية والتدبير
المركّز على الحكامة من أجل تطوير جودة الخدمات؛

ثانيا: اعتماد سياسة محكمة كذلك للأدوية مع إنجاز دليل مرجعي
للعلاجات من أجل استعمال معقلن وبكيفية أكبر للأدوية الجنيسة،
واستعمال مساطر واضحة وملائمة لتحديد الأسعار ونسب الاسترجاع،
ولكن كذلك، وضعنا واحد التدبير معقلن اللي غادي يجعل على أن الأدوية
ستكون داخل المستشفيات؛

ثالثا: التنسيق الفعال والمتبهي ما بين مجموع المؤسسات الصحية على
الصعيد الترابي وخصوصا ما بين المستشفيات والمراكز الصحية
والمستوصفات القروية، لا بد أنه يكون هناك تنسيق تام في جهة أو في إقليم
ما بين المستشفى وهذه المستوصفات؛

رابعا: وتوفير كذلك الإسعافات والنقل بالمجان؛

خامسا: اعتماد خريطة صحية لضبط عروض العلاجات، وهاد الخريطة
الصحية جاءت في التصريح الحكومي والآن راه احنا في اللمسات الأخيرة
باش إن شاء الله في أقرب الآجال ولا في الدخول البرلماني المقبل أنها تقدم
أمام البرلمان؛

سادسا: تطبيق سياسات للموارد البشرية ترتكز على تقوية وتطوير
الكفاءات خصوصا على طريق التكوين وخصوصا التكوين المستمر، مع
الأخذ بعين الاعتبار الأداء والتحفيز ولكن كذلك المراقبة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، هل هناك تعقيب السيد المستشار؟
تفضلوا.

المستشار السيد محمد العقاوي:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم السيدة الوزيرة على جوابكم المهم، ورغم ما قلتم فإن قطاع
الصحة يعرف خصا كبريا على جميع المستويات خصوصا في العالم القروي

وعلى الأحياء الشعبية خصوصا المستشفيات العمومية والمراكز الصحية.
هناك خصا في الأطر التمريضية والطبية، خصا في الأدوية والتجهيزات
الأساسية، سوء التوزيع للمصالح الصحية عبر العملات والأقاليم والجهات.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لقد أعلنتم مؤخرا عن إستراتيجية جديدة لوزارتكم بحضور السيد الوزير
الأول، هذه الإستراتيجية مفروضة فيها مراعاة هذه الحاجيات وإعادة النظر
في الخريطة الصحية، رغم ذلك فإن القطاع في حاجة ماسة إلى:

- إجراءات إستعجالية لتدارك الخصاص؛

- إعادة انتشار الأطر التمريضية والطبية باعتماد نظام الحوافز المادية؛

- تجهيز المستشفيات العمومية في العالم القروي بوسائل العمل وتوفير
السكن للأطر؛

- الإسراع بإخراج نظام المساعدة الطبية وتعميمها على مختلف
المستشفيات حتى يستفيد منها المواطن البسيط؛

- إعادة النظر في منظومة التكوين والتأطير الطبي لتوفير أقصى ما يمكن
من الأطر الطبية والتمريضية؛

- تقادي البناء العشوائى للمراكز الصحية والمستشفيات العمومية التي
يوجد منها ما لا يستغل لغياب الأطر ووسائل العمل.

وفي الأخير، الوزارة في حاجة ماسة إلى إعادة هيكلة القطاع لمديرياته
الثانية وتفعيل عملها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الصحة:

تعقيب بسيط، غير اللي بغيت نؤكد عليه للسيد المستشار على أن
الإستراتيجية اللي قدمنا ترجمناها في برامج عمل مدققة لعلاج كل هذه
الإختلالات اللي جيتو بها، برنامج العمل الآن هو في طور التنفيذ على
أساس أنه سيتم التقييم ديال هاد البرنامج الاستعجالي لمعالجة كل هذه
الإختلالات.

هناك تم تأسيس 24 لجنة داخل الوزارة مكونة من المفتشية العامة، ولكن
كذلك من المديريات الأخرى، اللي ابتداء من شهر شتنبر غادي نبدأ
تكون هناك المراقبة ديال مدى ترجمة على أرض الواقع، هاد البرامج العمل،
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن نمر إلى السؤال الرابع الموجه كذلك إلى السيدة وزيرة الصحة حول
انتشار مرض التهاب السحايا، للمستشارين المحترمين السادة: فوزي بنعلال،
ناجي فخاري، عبد العزيز العزاي، عبد الحميد بلقبيل، مصطفى القاسمي، عبد

اللطيف أودوح، بنجيد الأمين، بنعيسى بنزروال، العربي المحارشي، عبد الغني مكاوي، بلعيد بنشمسي وصالح ولد دادا. تفضل السيد المستشار لبلط السؤال.

المستشار السيد عبد الغني مكاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

كما هو معلوم أن مرض التهاب السحايا أو ما يعرف "Meningite" يفتك سنويا بعدد من الأطفال والشبان ويخلق وراءه ضحايا من مختلف الأعمار سواء داخل المدن أو في القرى وخاصة المعزولة منها، زيادة على الأوضاع المزرية التي يعيشها السكان، والتي تحتاج إلى تشخيص فوري للمرض وعلاج سريع وتوفير للأدوية على وجه السرعة.

لذا، ننبه الوزارة لاتخاذ الاحتياطات الضرورية واللازمة للوقاية من هذا المرض الذي يجد مجالا خصبا في الانتقال بكل حرية من مكان لآخر ومن شخص لآخر، كما لا بد وأن نستحضر عامل الجفاف وارتفاع درجة الحرارة ببعض الأقاليم كإقليم أزبال وبنو ملال مثلا.

وألتمس منكم إعطاء تعليماتكم لكافة المندوبيات التابعة لوزارتكم من أجل العمل على توفير الأدوية الكافية وتعميم الاستفادة منها والقيام بالتلقيحات الضرورية للوقاية من هذا المرض الفتاك الذي يؤدي بحياة الأشخاص.

لذا نسألكم السيدة الوزيرة في ظل هذا الهاجس الوقائي لطمأنة الرأي العام الوطني على الإجراءات الإستعجالية التي تنوي الوزارة اتخاذها لوقاية الأشخاص من هذا المرض الفتاك، وما هي الاحتياطات التي تتوفر عليها الوزارة في مجال الأدوية وكيف يتم توزيعها؟ وهل الوزارة تتوفر على إحصائيات سنوية لعدد المصابين بهذا الداء؟ وكعدد الحالات التي تم إنقاذها وعدد الحالات التي لقيت حتفها؟ وهل تم التفكير في إعداد برامج تلفزيونية لتوعية الأشخاص بخطورة هذا المرض ومسبباته وأعراضه للوقاية منه؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون،

أريد في البداية أن أشير على أن وزارة الصحة تولي أهمية بالغة لهذا الداء "التهاب السحايا" نظرا لحساسيته وخطورته، حيث يتطلب تدخلا طبيا استعجاليا. بالفعل يتم تتبع ومراقبة هذا المرض بصفة مستمرة عن طريق

البرنامج الوطني لالتهاب السحايا الذي يهدف إلى مواجهة هذا الداء محليا ووطنيا باتخاذ الإجراءات والتدابير التالية:

• العناية الطبية لجميع الحالات بالمراكز الاستشفائية؛

• القيام بالفحوصات البيولوجية؛

• التصريح بالحالات لدى السلطات الصحية مباشرة بعد الكشف؛

• تلقيح محيط المريض مع الوقاية الكيميائية للمحيط القريب للمريض (La

chimioprophylaxie)؛

• المراقبة الوبائية المستمرة وتنظيم حلقات محلية وجمهورية للتربية

والتحسيس.

إذن هاذ الشيء كله تتقوم به الوزارة.

هذا، وقد تم إلى جانب كل هذه التدخلات إدخال التطعيم ضد التهاب السحايا الناتج عن الميموفيليس الأنفلونزي نوع (Haemophilus B (influenzae de type B، في إطار البرنامج الوطني للتلقيح، والذي أعطت صاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم الانطلاقة لهذا البرنامج يوم 6 يناير 2007، وسيستفيد منه 600 ألف طفل سنويا.

ويمكن القول أن هذا اللقاح أبان عن فعاليته، بحيث لم تسجل خلال هذه السنة إلى حد الآن، بطبيعة الحال باقي ما تغلقتش السنة، ولكن لحد الآن ما سجلنا إلا ثلاث حالات فقط. وتجدر الإشارة إلى أن اقتناء هذا اللقاح مع اللقاح ضد السعال الديكي والكرزاز والدفتريرا يكلف ميزانية وزارة الصحة 55 مليون ديال درهم سنويا، أما بالنسبة للقاح ضد (le Méningocoque) من نوع (A, C et Y)، فالميزانية التي خصصت بالإضافة إلى ميزانية ديال 5 مليون درهم، مليونين درهم إضافيين، وهذا اللقاح متوفر في جميع المندوبيات ويعطى بالمجان.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، لكم تعقيب السيد المستشار؟ تفضلوا أسيدي.

المستشار السيد عبد الغني مكاوي:

نشكركم السيدة الوزيرة على التوضيحات التي تقدمتم بها بخصوص هذا الداء، إلا أن هذا الموضوع يستأثر باهتمام الرأي العام الوطني نظرا لخطورته والتكاليف الباهظة التي يتطلبها من أجل العلاج، وي طرح هذا المشكل على وجه الخصوص في صفوف العائلات المعوزة والسكان بالعالم القروي الذين هم في حاجة إلى مستويات، وذلك في إطار سياسة تقريب الإدارة والمرافق الضرورية من المواطنين.

ترسيخا كذلك، لسياسة التطبيب للجميع والاستفادة منه على قدر المساواة، كما أنه من حق المواطنين في التداوي والعلاج، وهذه مسؤولية الدولة التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار، بالإضافة إلى التوعية التي يجب توفيرها بكافة وسائل الإعلام لتحسيس المواطنين بخطورة المرض وكيفية الوقاية منه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نتقل إلى السؤال الخامس والأخير الموجه إلى السيدة وزيرة الصحة، حول الصحة النفسية وتشرد المختلين عقليا، للمستشارين المحترمين السادة: السي عبد الطيف أوعمو، السي العربي خربوش، السي أحمد الرحموني، السي حسن الغزوي، السي أحمد الشوفاني، السي الحسن أوجكال، سيدي محمد أخطور، جناح عبد العزيز، محمد الزعيم، محمد صالح أقيزة، محمد الرحموني والسي محمد القندوسي، فليفضل أحد المستشارين المحترمين. تفضلوا السي خربوش.

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتان الوزيرتان،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

يشكل تواجد المختلين عقليا والمتشردين بشوارع المدن المغربية وساحاتها العمومية ومحطاتها الطرقية بكثرة ظاهرة مخلة بمظهر المدن والقرى المغربية وخطرا على سلامة المواطنين مستعملي المجال العام، وآفة ماسة بكرامة الإنسان بشكل عام، وتؤكد المواثيق الدولية لحقوق الإنسان على ضرورة رعاية هذه الفئة الاجتماعية والعناية بالصحة العقلية للمواطنين، كما تلح على الحق في الحصول على الرعاية والعلاج الطبيين المناسبين.

وإذا كانت مسؤولية الدولة مطروحة إالحاح، فالأمراض النفسية والعقلية هي إشكالية صحة عمومية تطرح بحدة على المجتمع المغربي وتتطلب تعاون جميع القطاعات الوزارية، فإن مسؤولية وزارة الصحة كبيرة من حيث توفير بنيات استقبال المرضى.

والمؤسف أن المغرب لا يتوفر على بنيات حقيقية للاهتمام بالمختلين عقليا والعمل على إدماجهم في المجتمع، عدا بعض المراكز التي تعد على رؤوس الأصابع والتي يقدم فيها للمرضى، حسب المختصين، مهدئات عوض أدوية علاجية وتنعدم فيها الشروط الصحية لعلاجهم، رغم أن الأوساط الطبية تقدر عدد المصابين بالأمراض النفسية بحوالي 1.5 مليون شخص، من بينهم 300 ألف مصابين بمرض انفصام الشخصية.

ولا تتوفر بلادنا حاليا إلا على حوالي 300 طبيب نفسي في القطاعين العام والخاص، كما لا تتوفر إلا على 2000 سرير موزعة على مختلف المدن المغربية أي بمعدل 0.8 سرير لكل 10 آلاف مواطن (المعدل العالمي في حدود 4.5 أسرة ل 10000 شخص)، وبالتالي فإن ذوي الإعاقات الذهنية الذين تعجز أسرهم ومراكز الاستقبال المحدودة عن استقبالهم يصبحون من بين المتشردين الذين تمتلئ بهم الشوارع والأرقة بمدننا وقرانا.

على ضوء هذه المعطيات، نود منكم السيدة الوزير المحترمة أن تكشفوا لنا عن ما أتت به الخطة الوطنية الجديدة للصحة النفسية من جديد، وما هي إستراتيجية الحكومة لمحاصرة هذه الظاهرة؟ وهل تتوفر الحكومة على تصور شامل وعلى إستراتيجية كاملة الأبعاد تعالج الأسباب والعواقب ومنها الانتشار المهول لشتى أنواع المخدرات؟
فماذا أعدت وزارتك لمواجهة الظاهرة وتأمين الحد الأدنى من السلامة البدنية والعقلية لأبناء هذا الوطن؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيدة الوزيرة المحترمة.

السيدة وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين،

في الحقيقة هذي مسألة حساسة، وعندكم الحق على أن المؤسسات العلاجية التي تتكلف بالأمراض النفسية والعقلية هي جد قليلة وتفتقر كذلك إلى أطر مختصة في هذا المجال.
غير قبل ما نجاب على النقط اللي اشرتيو لها بغيت غير نذكر على أن كابين هناك شيان ما بين المتشردين وما بين المرضى العقليين، يعني أشنو هي المسؤولية ديال وزارة الصحة؟

مسؤولية وزارة الصحة هي أنه المصالح الاستشفائية من مامها هو تشخيص المرض والعلاج ديال هاد المرضى النفسانيين مع الاحتفاظ بهم حتى يتم شفاؤهم واستقرار حالتهم الصحية، ليس لها أي دور في إيواء المعوزين وهؤلاء الأشخاص اللي بطبيعة الحال هي من مسؤولية الدولة ومسؤوليتنا جميعا، هاد الشئ يعني عارفينو وخصنا نشوفو طرق ديال الإيواء ديالهم، ولكن المستشفيات العمومية وعلى الخصوص المستشفيات العقلية يعني تتعالج وتعطي الأدوية وتواكب وبطبيعة الحال إلى كان ممكن أنها حتى تواكب مع الأسرة، إلى كانت أسرة، إعادة إدماجهم، ولكن الإيواء يعني ماشي من مسؤولية المستشفيات.

كما أننا نتبع حالاتهم في عين المكان بطريقة منتظمة ونقدمهم بالأدوية اللازمة، حسب طبيعة الحال الإمكانيات، ويبقى المستشفى مفتوحا لكل ما يحتاج منهم للاستشفاء السريري وذلك طيلة المدة المطلوبة، وهنا ربما خصنا يكون عندنا واحد التصور يعني مع القطاعات الحكومية المعنية باش ربما نشوفوا أشنو هي معالجة هاد المرضى العقليين اللي تتعطيو لهم مرضى عقليين، ولكن ربما أنهم ماشي مريض عقليا ولكن المأساة والشارع والفقر تيؤدي حقيقة إلى واحد تطرب نفسي.

التي نتحدث عنها، يعني إنسان مريض عقليا نظرا لعدم وجود إمكانيات وكفاية تجهيزات المستشفى كان المرض الذي حاول أن يقدم الإسعافات لحالة توتر نفسي لهذا المريض سقط ضحية تصرفات هذا المريض.

فلذلك، هذا السؤال جاء مباشرة بعد هذا الحادث المؤلم الذي نتألم له جميعا ليقض مضجع المسؤولين على أن المسألة استنفلت، تأخذ أبعادا خطيرة، لا بد من أن تعطى له العناية الكافية، وأتم قلتم بأن هذا حاضر في برنامجكم وهذا شيء لا نشك فيه، لأن هذا معهود فيكم.

ثم من جانب آخر لا بد أن نلفت الانتباه إلى أن غياب الإمكانيات وعدم توفر ما يكفي للإحاطة بهذه المعضلة أدى إلى تحويل الإنسان المريض بضاعة تحمل من مدينة إلى أخرى، بحيث هناك الآن مدن لما تستفحل الأمر، الوقاية المدينة ليست لها إمكانيات، المستشفيات ليست لها الإمكانيات، الجماعات ليست لها إمكانيات، الشرطة ليست لها إمكانيات، يتم شحن المرضى في شاحنة حمل البضائع ونقلها إلى المدن المجاورة أو المداشر القريبة أو الجماعات القريبة، لتتولى الجماعة التي استقبلت هؤلاء نقلهم، هذا شيء فظيع إنسانيا لا يجوز ولا يمكن أن يقبل في بلد كالمغرب الذي هو كريم الضيافة وخاض بقدر كبير من الشجاعة لطرح قضية الإنسان وحقوقه ضمن أولوياته.

فلذلك، من واجبا أن ننبه الحكومة والدولة لمثل هذه المسألة، تحتاج إلى عناية كبيرة لحماية الإنسان وحماية مظهر وحماية كذلك مجتمعنا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

قبل انتقالنا إلى قطاع آخر لا بد من التوجه بالشكر الجزيل للسيدة وزيرة الصحة على مساهمتها معنا في هذه الجلسة، ومنتقل إلى قطاع الشباب والرياضة والسؤال الموجه إلى السيدة الوزيرة حول تعاقد الجامعة الملكية مع المدرب الجديد للمستشارين المحترمين: السي العربي القباج، تيتي العلوي، خديجة الزوي، عبد العزيز العزاي، كافي الشراط، السي محمد كريم والسي العربي بوراس، فليفضل أحد الإخوة المستشارين لبسط السؤال، فضل السي القباج.

المستشار السيد العربي القباج:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

تعاقدت الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم مع المدرب الفرنسي " Roger Lemerre " مدربا ومديرا عاما للمنتخبات الوطنية ومكلفا بتأطير المدربين الوطنيين، حيث تم هذا التعاقد في ظروف يعرفها الجميع، حيث هناك الكثير من المهتمين لم يستسيغوا هذا التعيين، بمن فيهم أعضاء جامعيين، ويجهل مرة أخرى بجميع ظروف هذا التعاقد من الناحية المالية والشروط القانونية

فيما يخص ما سنقوم به بخصوص الأمراض العقلية، الآن تتوفر على برنامج عمل واضح المعالم اللي ربما تكون عندنا فرصة أننا نقدموه لكم، وفهاد برنامج العمل اللي تيهم الصحة العقلية يعني قسمناه إلى جانبين: كين العقلية النفسية اللي، بطبيعة الحال العادية، ولكن كذلك برنامج عمل مدقق يستهدف، على الخصوص، الأطفال والمراهقين، لأن هادو إشكاليات اللي ما خصناش يعني يكون الخلط ما بيناتهم، وعلى الخصوص على أن المستشفيات اللي خصها تستقبل الأطفال المراهقين ما شي هي نفسها نهائيا اللي خصها تستقبل الأمراض العقلية للكبار.

إذن هاذين شيئين اللي مختلفين، وعلى الخصوص أن الآن ولو كين نقص من هاذ المراكز اللي فلتوها السيد المستشار، ما تنفورش نهائيا على فضاءات اللي كيستقبلوا هاذ الأطفال وهاذ المراهقين، مع العلم أن حتى هما عندهم كين هناك أمراض نفسية.

إذن إلى سمحتو يكون عندنا لقاء آخر باش نعطيكم البرنامج العملي الآن واجد، باش نعطيكم أشنو غادين تقومو به بالنسبة للسنوات المقبلة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، لكم تعقيب السيد المستشار المحترم؟ تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

صحيح بأن ندرك جميعا حساسية هذا الموضوع، ولا أقول عجزنا جميعا مجتمعا ودولة على معالجته في لحظة أو في مدة قصيرة، ولكن غرضنا هو المزيد من التحسيس ولفت الانتباه إلى خطورة تزايد هذه الظاهرة بشكل مخيف. فصحيح كذلك، أن وزارتم من محامها الأساسية هو الكشف عن المرض وعن البحث عن وسائل علاجه، ولكن كذلك، نظن أن الاستشفاء والحفاظ على المرضى في الفضاءات المهية ليكونوا محللا خاصا بهم من مسؤولية الدولة، فالتشرد هو مرض، التسكع شيء آخر، نحن لا نتحدث عن المتسكعين، نتحدث عن المتشردين وهم الأشخاص الذين لا يجدون محلات في أماكن مخصصة للاستشفاء.

وبذلك فإن واجب الدولة في الرعاية النفسية والاجتماعية لذوي الإعاقات الذهنية هي ضرورة إنسانية، قبل كل شيء، والتزام الدولة واضح في هذا المجال قبل أن تكون اجتماعية، وغياها يؤثر على المرضى وذوهم والمجتمع برمته حيث تحدث انزلاقات وجرائم مصدرها الإهمال التام.

وهنا، السيدة الوزيرة، أكد بأنك مازلت تتأملين وقلبك مازال يسيل للحادثة التي حصلت خلال اليومين الماضيين في مستشفى الغازي بسلا، حيث ذهب ممرض وترك وراءه عائلة وهو على ليلة زفاف بنته لأنه كان يؤدي وظيفته بإخلاص وكفاءة واستماتة، فكان ضحية هذا النوع من الأشياء

والضمانات التي سيوفرها هذا الإطار الجديد، في الوقت الذي تعيش الكرة المغربية عدم استقرار.

ويتضح أن السيد Lemerre سيقوم حسب المهام التي أسندت إليه بالدور الذي يقوم به العديد من الأعضاء الجامعيين. وفي هذا الإطار تتساءل: ما هو الدور الذي ستلعبه الجامعة بعد هذا التعيين؟ كما نطلب منكم السيدة الوزيرة، إعطاء توضيحات حول هذا التعيين، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة نوال المتوكل، وزيرة الشباب والرياضة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر في البداية السادة المستشارين المحترمين أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية على اهتمامهم بكرة القدم الوطنية ومختلف القضايا التي كتمهم كرة القدم.

وجوابا على سؤالكم الذي يتعلق بتعيين مدرب جديد للمنتخب الوطني، كيشرفني باش نخبركم أنه بعد استشارات متعددة ومفاوضات متعددة شارك فيها عدد من الأعضاء ديال المكتب الجامعي متاع الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، وكذلك ممثلي الودادية المغربية الوطنية لمدربي كرة القدم، واحتكاما إلى المعايير والمقاييس المعتمدة في اختيار الناخبين الوطنيين، وقع الاختيار من طرف الجامعة على السيد "Roger Lemerre" نظرا لما يكتسبه من خصال وكذلك من تقنيات عالية التي برهن على إثرها على أساس أنه مدرب من مستوى عالي، بحيث أنه برهن على كفاءته واجتهاده وعطاؤه من خلال الدور التي لعبو كمدرّب داخل المنتخب الفرنسي لكرة القدم.

علما أن المنتخب الفرنسي فاز بالكأس ونفس الشيء بالنسبة للمسار ديالو لما كان الناخب داخل في تونس مع الفريق الوطني التونسي.

وعلى إثر هذا الاختيار، أصدرت الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم واحد البلاغ يوم 13 ماي من هذه السنة، كيوضح فيه للرأي العام كل الظروف بشفافية التي مر فيها هذا التعيين، حيث أبرمت الجامعة عقدا مع هذا المعني بالأمر مع المدرب، وهذا العقد يحدد المهام المنوطة به كناخب وطني جديد والأهداف المحددة إلى جانب ماله وما عليه من واجبات ملزمة وحقوق.

كما عقدت جامعة كرة القدم مؤخرا ندوة صحفية يوم الثلاثاء الماضي باش قدمت الناخب الوطني الجديد والمدير التقني الوطني الجديد الذي هو "Jean-Pierre Morlans" لمختلف وسائل الإعلام الوطنية ولا الدولية، حيث تم خلالها التطرق إلى جميع الجوانب المتعلقة بالعقد الذي تبرم مع هذا المدرب الجديد.

هنا كتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن السيد "Roger Lemerre" سيتولى مسؤولية تأطير الفريق الوطني حرف "ب" وكذلك الفريق الوطني للاعبين المحليين وكذلك الفريق الوطني الأولمبي لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد.

بطبيعة الحال في حالة تحقيق الأهداف المحددة وعلى رأسها التأهيل لكأس إفريقيا للأمم اللي غادي يكون سنة 2010 بنيجيريا، وفي نفس السنة غادي يكون كذلك تنظيم كأس العالم لكرة القدم في جنوب إفريقيا، وذلك براتب شهري ديال 37.500 أورو، وسيعمل بتنسيق طبعاً مع الإدارة التقنية فيما يخص تكوين مدربين بمختلف مستوياتهم وكذلك الإشراف على عملية التنقيب على المواهب عبر تراب المملكة المغربية، علماً أن المكتب الجامعي عين إطارا مغربيا اللي هو كنعرفوه كلّم السي "فتحي جمال" المدرب المرموق الوطني مع الناخب الوطني، وسيعين كذلك عدد من المدربين اللي غادي يكونوا كيخدموا بجانبه للإشراف على مختلف المنتخبات الوطنية والعمل كذلك داخل الإدارة الوطنية التقنية. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزيرة، والكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد العربي القبايح:

شكرا السيد الوزيرة على هاد التوضيح/ بطبيعة الحال، لكن سبق للمستشارين باش عبروا داخل القبة عن هموم المواطنين المغاربة ورفضهم لهذه الصفقة، لكن مع الأسف، ليس هناك من يسمع صوت المواطنين ولو قامت الحكومة بإجراء استفتاء كان استفتاء لصالح أن يكون مدرب وطني.

فيما يخص هاد السي Lemerre، الآن درنا معه عقدة من أجل التأهيل لكأس العالم وكأس إفريقيا، في الوقت اللي المدة الزمنية خصوصا بكأس إفريقيا هل ستمكنه من الوصول إلى هذا المبتغى؟ بطبيعة الحال كذلك لا ينكر أحد أنه بغينا أو كرهنا هو أن تعيين Lemerre كان تعيين انفرادي لم يكن تعيين جماعي ديال الجامعة ككل.

كذلك، مع الأسف الجامعة لعبت ديك اللعبة ديال الفار والقطة، أنه خرجت للرأي العام أنها ستعين مدرب مغربي وطلقت اسم السي بادو الزاكي، وكانوا المغاربة آنذاك تقريبا لو تم إحصاء كل المغاربة سيصوتون وسيوافقون على أن يتعين الزاكي لتدريب الفريق الوطني.

كذلك، هاد العملية خلقت واحد الشرح بين المدربين، بحيث أنه الجامعة خلقت واحد التفرقة ما بين المدربين، وهذا ملحوظ والصحافة عبرت على مواقف المدربين فيما يخص هذه العملية، وهذا الموضوع بطبيعة الحال، احنا كستشارين، لنا حق التدخل فيه لأن هناك من يقول أن لا أحد له الحق أن يتدخل في الجامعة، تتدخل لكون أن الدولة تعطي أموال باهظة كبيرة وكبيرة

جدا وخير دليل أنه المنحة الكبيرة التي أخذها هنري ميشيل باش تفسخت العقدة معاه.

مع ذلك أنه المغاربة كلهم عندهم الحق باش يديوا رأيهم في المدرب الوطني، خصوصا أنه فالسنوات الماضية وحتى في السنة المقبلة ما كاينش شي بادرة اللي تبين أنه الكرة المغربية غادي تتحسن.

كذلك، مع الأسف، تمنناو حنا كمغاربة أنه متكونش نكبة هنري ميشيل تكون مع هذا المدرب، لكن حنا لا ننكر المجهودات اللي كيقوموا بها اللاعبين الأجانب، لكن واش غنبقاو دائما نكونوا فريقنا من لاعبين أجنب؟ بطبيعة الحال خصنا نكونوا، نبيأو واحد المنتخب المغربي داخلي، وهذا كيفرض واحد العمل جبار، تيفرض واحد السياسة وواحد الإستراتيجية واضحة.

كذلك نسائلكم، السيدة الوزيرة، واحد المواضيع هدي شحال هاذي الجامعة تتطلقهم للساحة، فاين وصل مشكل الاحتراف؟ خصوصا أن اللاعب المغربي لاعب يستغل وسمعنا أنه الاحتراف غادي يرد لو الاعتبار ديالو.

كذلك هناك مشكل الاحتضان، ما يمكنشاي السيد الوزيرة أنه شي معلي وشي مدلي، كاين بعض الفرق اللي محتضنين من طرف مؤسسات كبيرة وتوجه هذه المؤسسات لاحتضان فريق ما، بينما فرق كبيرة وقوية وفرق عندها كل المؤهلات الرياضية ما عندهاش الإمكانيات المادية.

نتمنى أن تتحمل، أقولها السيدة الوزيرة، نتمنى أن تتحمل الحكومة مسؤولياتها فيما يخص السياسة الكروية المغربية. شكرنا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، لكم الكلمة.

السيدة وزيرة الشباب والرياضة:

السيد الرئيس مع الأسف الوقت ما يسمحش لي باش نجاولك على الأسئلة كل هي، لأنك تعمقت في عدد ديال المواضيع اللي ربما كيخصنا نعطيوهم الوقت الكافي باش نعطيكم الأجوبة.

اللي بغيت نقول هو أن الإطار المغربي متملش وعمرو ما غيتهمل، وتاريخيا عرفنا على أساس أن عدد ديال المغاربة اللي ترأسوا كذلك المنتخب الوطني لكرة القدم منهم: بادو الزاكي، منهم فتحي جمال، منهم محمد فاخر، منهم عبد الحق اللوزاني، منهم العمري محمد، عبد الله السطاتي، محمد جبران واللائحة طويلة وحادي حميد وش وعبد الرحمن بلمحجوب، عدد من المغاربة تم رئاستهم على المنتخب الوطني لكرة القدم، والآن كاين إدماجهم داخل الإدارة التقنية لكرة القدم، ما غاديش يمكن الاستغناء عليهم.

نفس الشي بالنسبة لعدد ديال الجامعات الأجنبية اللي عندنا أطر مغاربة اللي كيشغلوا فيها، عندنا على سبيل المثال كرة المضرب، اللي متواجد حاليا البطل المرموق الدولي كريم العلي اللي أصبح مدير تقني أو

مدير عام ديال الدوري الدولي تاع كرة المضرب في قطر اللي أصبحت تنظم واحد الدوري جد مرموق عالميا.

نفس الشيء بالنسبة لاتحادات دولية واتحادات كذلك وطنية اللي كيشرف عليها إطار مغربي مرموق، وما يمكنش لنا تمنعوا هاذ المغاربة باش يمشيوا حتى هما يفلحوا فحول أخرى: منهم الصوصي رشيد، منهم الصوصي ادريس، آيت الحوف سعيد، وكذلك لهبيل اللي كيشتغل حاليا بموناكو في الاتحاد الدولي ديال ألعاب القوى.

نفس الشيء بالنسبة لكرة القدم على الصعيد الدولي، عندنا حرمة الله، عندنا العمري، عندنا الناصري عبد الغني، عندنا مديح، بنشريفه كريم، اللائحة طويلة ديال المغاربة اللي كيشغلوا خارج المملكة المغربية، وفي نفس الوقت عندنا أجنب اللي كيشغلوا داخل الجامعات الملكية المغربية، مثلا نفس الشيء بالنسبة للجامعة الملكية المغربية للجمباز، الجامعة الملكية لكرة المستطيلة، الجامعة الملكية المغربية للجيدو، الجامعة الملكية لكرة السلة عاد استغنوا عن المدرب الأجنبي، الجامعة الملكية المغربية للجمباز واللائحة طويلة.

إذن في إطار العولة ما يمكنش نقولو لا كنستغنوا على مدرب حيث أجنبي ما يمكنش لنا غادي ينجق المغاربة، المديرين المغاربة ما غاديش يخليوهم يتألقوا، أبدا هذا جاي في إطار تبادل التجارب وتبادل... نعطيوهم محلة للمدرب روجي لومير اللي، كيف ما قلت، كان عندو واحد المسار جد ممتاز مع الفريق الفرنسي ومع الفريق التونسي.

بغيت غير أؤكد على أساس الغلاف المادي اللي يتقاضاه شهريا، إذا جينا نشوفو على الصعيد الدولي كاين بعض المديرين اللي كيتقاضوا 3 مليون ديال الدولار في الشهر، هذا على الصعيد الدولي في أوروبا، كاين كذلك مدربين على الصعيد الإفريقي كيتقاضوا ما بين 50 ألف دولار حتى 120 ألف دولار شهريا، على صعيد إفريقيا هادو مدربين أجنب اللي كيشغلوا في أوروبا.

عندنا على سبيل المثال في المغرب، عندنا أجنب اللي كيشغلوا مع نادي مثلا الوداد، نادي الرجاء الجيش الملكي، خريكة، الكوكب، تطوان، ما يمكنش لهم يشغلوا هادو أطر مغاربة إذا ما بدوش بواحد الغلاف مادي على الصعيد الوطني كينا هز 100 ألف درهم حتى 150 ألف درهم.

إذن نعطيوهم المهلة ونعطيوهم واحد الشحنة للأطر المغربي ديالنا داخل المملكة المغربية وخارج المملكة المغربية، ونفس الشيء بالنسبة للأطر الأجنبيين اللي كيشغلوا في المغرب، وبالتالي تمنناو هاذ البادرة تعطينا واحد عهد جديد تطوى الصفحة ديال الماضي ونزيدو للأمام، لأن كينتظرنا محطة جد مهمة اللي هي كأس إفريقيا للأمم وكذلك كأس العالم، وكنتماو التوفيق للأبطال المغاربة ديالنا، وكنتفتح القوس باش تمنناو كذلك التوفيق بالنسبة للفريق الوطني اللي غادي يمثلنا في الألعاب الأولمبية الشهر المقبل، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة على المساهمة ديالها الهادفة والمفيدة. ومنتقل إلى القطاع الموالي، قطاع وزارة التعليم والتربية الوطنية وتكوين الأطر والبحث العلمي حول توفير الحراس بالمدارس، للمستشارين المحترمين السادة: محمد أبو الفرج، رفيق بناصر، جمال بنزيعة، محمد لفحل، مصطفى القاسمي، محمد العربي القباج، فليتفضل أحد الإخوة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد أبو الفراج:

شكرا السيد الرئيس.

أختي، إخواني المستشارين،

السادة الوزراء،

تشهد عدة مدارس على الصعيد الوطني تخريب وإتلاف لمنشآتها والبنية التحتية لها من طرف بعض منعمدي الضمير، وهذا راجع بالأساس لعدم وجود حراس بها وخاصة المدارس الموجودة بالعالم القروي، ويترتب عن ذلك صرف ميزانية مهمة لصيانتها عند بداية كل سنة دراسية، لذا نسألكم السيد الوزير عن ما تعتزمون القيام به في هذا الصدد؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد وزير التربية الوطنية.

السيد أحمد اخشيشن، وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكر السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال اللي بدون شك كينطلق من غيرة فعلية على واقع المدرسة المغربية خصوصا في البادية، بدون شك أن الوضع اللي كيوصفو السيد المستشار هو وضع شبه عام للأسف، ومردو جوج ديال الأمور متكاملة:

المسألة الأولى: وهو أن كيف ما كيغرف الجميع الوضعية الإدارية ديال الأعوان اللي كانوا كيتكفوا بالحراسة كانت في أغلب الأحيان وضعية متعاقدين مياومين، وهاد الصفة، كيف ما كيغرف السيد المستشار، تم إلغاؤها كصيغة من صيغ التعاقد داخل الإدارة المغربية في ماي 2003 بقرار من الوزير الأول، وبناء عليه مبقاش ممكن بالنسبة للإدارة أنها توظف أطر في إطار ديال هذه الصيغ التعاقدية المياومة.

المسألة الثانية: وهو أن في هاد السنوات الأخيرة، بحكم تعميم التمدريس اللي تم، المنظومة الآن تستقبل حوالي مليون طفل إضافي بالنسبة للوضع اللي كان عليه المدرسة من قبل، فبالتالي الآن أمام جيل بكاملو ديال المدارس كمؤسسات مافيهاش حراس.

طيب، أمام هذا الوضع كين جوج الاختيارات:

الاختيار الأول: وهو التعاقد مع مؤسسات من القطاع الخاص اللي يمكن لها تتكلف بهاد المهام الحراسة، وهذا هو ما تم بالفعل وأعطينا عدد من

الفرص بالنسبة للأكاديميات أنها تدخل في هاد الاتفاقيات. الآن بالنسبة لميزانية ديال هاد السنة مرصودة حوالي ما يفوق 10 مليار السنتم لتعاقدات مع جملة من مؤسسات القطاع الخاص اللي مكلفة بالحراسة ديال المؤسسات، لكن بطبيعة الحال السيد المستشار كيغرف بأن غلاف من هاد الحجم بالنسبة لتعاقدات بحال هذا ما كيكنلهاش تغطي الرقعة للمدرسة المغربية، فبالتالي تم التركيز على المؤسسات اللي هي ثانوية وأساسا في المحيط الحضري.

اللي من مرتقب في المستقبل، طبعا هاد النسق لا رجعة فيه لأنه هو اللي معتمد الآن بالنسبة للدولة وهو التعاقد مع الشركات الخاصة من أجل ضمان محام الحراسة، ولكن كين كذلك، وهذا هو اللي يبشر بالخير، عندنا جملة ديال التعاقدات تمت الآن مع جماعات اللي كتوفر في إطار المشاركة ديالها في النهوض بأوضاع المدرسة المغربية بضمان واحد النوع من الحراسة.

الغرض من هاد الشيء ماشي هو أن تكون عندنا مؤسسات ك "قشلة" كحضبوها، الغرض وهو أن المجتمع يرد الاعتراف للمدرسة كحرمة، كمؤسسة، كعلمة وما تحتجاشاي.. لكن هاد الناس اللي مكلفين بالحراسة وحننا كنعرفو هاد الشيء حتى بالنسبة للمدارس اللي قرينا فيهم وحننا صغار كيقوموا بواحد العدد ديال الأدوار من غير الحراسة، اللي هو اللي كيسميوم بالفنسية (La médiation au quotidien)، ديك الأمور البسيطة اللي كيكن توقع: حالات العنف ما بين التلاميذ وما بين... وهذا هو الغرض منها، فبالتالي اللي كتنماو أن هاد النسيج التعاقد اللي حنا فيه الآن يمكن لو يستمر لدرجة أنه كنعطحو يمكن لو يغطي حاجيات المدرسة المغربية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد أبو الفراج:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هاد الإيضاحات، غير اللي بغيت أقول للسيد الوزير هو أننا فيما يخص في إطار دائما التعاقد، أظن أن مادامت الوزارة مشات في هاد المنهجية أن تدير شركات الحراسة على صعيد المدن، أظن أن حتى بالنسبة للبوادي إلى ما كانتش العملية ناجعة بالنسبة لهاد الشركات ديال الحراسة، راه ممكن تتعاقدو مع الجمعيات اللي كينين في الدواوير الآن، راه ممكن مع جمعيات الآباء لأن حتى ثمن التكلفة ديال الشخص اللي غادي يرد ليها البال هاديك المدرسة ديك الثلاثة أشهر ما غاديش تكون كثيرة، إذا درنا أعطينا منح مثلا لجمعيات الآباء وند يروا معهم في إطار التعاقد على أساس أنهم ما يكونش إتلاف.

أظن أننا ذاك الشيء الذي غادي نعطيه ماشي هو الذي كنخسروه في بداية كل سنة دراسية على هاذ المدارس وعلى هاذ الفريعات التي كاينة على الصعيد الوطني. شكرًا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرًا السيد الرئيس.

فعلا هذه من الأفكار الجيدة جدا التي خصنا نستغلها عليها، والتي الغرض منها ماشي غير فقط الجواب على هذا الموضوع ديال الحراسة، وهو العمل على إشراك فعلي لجمعيات آباء وأولياء التلاميذ حول قضايا المدرسة، لكن ما ننساوش وضع المدرسة في الأرياف موضوع آخر، راه المسألة ماشي في قضية الحراسة فقط، في قضية الاختيار التي درناه ديال يكون عندنا عرض مدرسي في البادية التي هو غير العرض المدرسي التي كاين في المدينة، أي مؤسسة التي فيها زوج الحوانات وما مكلف بها حتى شي واحد وما عندها لا إدارة ولا حراسة ولا ضمان ولا حتى شيء، هذا موضوع آخر يمكن نجي الفرصة فين نتناقشو فيه في شي جلسة أخرى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي على المساهمة، وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن حول استفحال ظاهرة التسول، للمستشارين المحترمين السادة: السي محمد الأنصاري، مصطفى قاسمي، العربي المحرشي، الطاهر الفيلاي، التجاني جباشيش، عبد العزيز العزاي، علي قيوح والسي عبد الحميد بلفيل، فيلتقدم أحد المستشارين المحترمين لبسط السؤال، تفضلوا أسيدي.

المستشار السيد عبد العزيز العزاي:

بسم الله الرحيم.

السيد الرئيس،

الإخوة الوزراء،

الأخت المستشارة، إخواني المستشارين،

يعاني المغرب من استفحال ظاهرة التسول، حيث كشفت بعض الدراسات التي أجريت عن وجود حوالي نصف مليون متسول، كثير منهم أطفال أبرياء يستغلون للتعاطف معهم والحصول على الصداقات والأموال، كما حددت الدراسة أسباب التسول المتجلب في الفقر والمشاكل الصحية واستغلال العائلة للأطفال والمسنين في التسول.

وتشير تحقيقات رسمية وغير رسمية إلى وجود شبكات منظمة من المتسولين ذات تراتبية واضحة، تقوم بتوزيع المتسولين على أماكن معينة أو كرائها لهم مقابل أجر محدد سلفا أو اختطاف أطفال قصد استغلالهم في التسول، كما أن مراكز الشرطة تلقت شكوي عدة من سائقي سيارات تعرضوا للابتزاز والسطو ليلا ونهارا في نقاط عبور أو توقف معينة على يد متسولين محترفين.

لنا نسائلكم السيدة الوزيرة: هل هناك إستراتيجية أو خطة شمولية، أولا للتعرف على أسباب هذه الظاهرة ومعالجة تداعياتها وإيجاد حلول لإدماج هؤلاء المتسولين حسب أعمارهم، وهناك بعض الحالات تحتاج إلى تمويل صغير لبعض الأنشطة التي تدر دخلا؟

وهل تفكرون السيدة الوزيرة في تفعيل الترساة القانونية التي تجرم التسول الاحترافي في حالة العود، خاصة الدين يستغلون الأطفال والمعاقين والمسنين؟ وهل هناك مشروع مستقبلي بتأهيل وإدارة إدماج الأسر المتسولة؟ وشكرًا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة نزهة الصقلي، وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرًا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية بغيت نشكر السادة المستشارين على طرح هذا السؤال المهم الذي سبق لي أنني جاوبت عليه، ولكن لا بد من الإلحاح على كون التسول هي آفة اجتماعية التي ما يمكن تقبلها لا الحكومة ولا البرلمان ولا المنتخبين المحليين ولا المواطنين والمواطنات في العهد ديال المغرب الجديد ديال حقوق الإنسان واحترام الكرامة ديال كل المواطنين والمواطنات.

فلهذا الغرض وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن قامت بتحضير إستراتيجية قوية لمحاربة التسول بتعاون مع وزارة الداخلية ووزارة العدل والتعاون الوطني والجمعيات ديال المجتمع المدني، وهذه الإستراتيجية بدأت بالقيام ببحث وطني الذي سمح لنا باش نضبوط الأرقام المتعلقة بهذه الظاهرة التي كتنقول لنا أنه 195 ألف ديال المتسولين والمتسولات و62% منهم كيتعطوا للتسول الاحترافي الذي تكلمتو عليه السيد المستشار، والتي أحيانا كيتنظم ديالهم عن طريق الشبكات أو كيستغلوا الأطفال أو الأشخاص المعاقين، أو أحيانا فعلا يلتجئوا إلى العنف والهجوم على المواطنين.

فالإستراتيجية التي هيأتها الوزارة مبنية على ثلاثة مقاربات:

المقاربة الأولى: هي المقاربة الاجتماعية مبنية على مقاربة التضامن وإعادة الإدماج وإما إعادة الإدماج العائلية وإما داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وفعلا القيام بالإدماج السوسيو اقتصادي من خلال تمويل ديال الأنشطة

المختلين عقليا، المتواجدين خاصة في المدن وفي ملتقى الطرقات وما يسببونه من أخطار على أنفسهم وعلى المجتمع.

ونتمنى ونحن على بعد شهر ونصف من رمضان الأبرك، وانطلاقا من ديننا الحنيف ومن قيمنا الإسلامية والتكافل أن تعطى عناية أكثر من طرف الحكومة أو من طرف الوزارة ديالكم لهذه الشريحة، والتي تكون 40% حسب الإحصائيات التي أشرتم إليها والتي هي تشكو من الخصاص ومن الفقر الذي يدفعهم إلى التسول.

أما 60% أن تقاوم بالقانون، لأن هناك القانون الجنائي المغربي قد أفرد عدة مقتضيات لمحاربة هذه الظاهرة وكل من يستعملها مطية اللي في شبكة منظمة للمتاجرة بها أو جلب عطف المارة أو المواطنين، وبالتالي لا بد أن يكون التنسيق بين وزاراتكم ووزارة العدل والنيابات العامة من أجل شن حملة عن طريق الأجهزة الأمنية لمحاربة تلك 60% ليبقى 40% لتواجه بالطرق ديال الدعم، وكذلك محاولات الإسعاف وكذلك محاولات دعم جمعيات المجتمع المدني التي تعنتي بهذه الفئة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، لكم رد على التعقيب السيدة الوزيرة؟ تفضلي.

السيدة وزيرة الشؤون الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا للسيد المستشار على هذه الإضافات اللي اضيفتوها، واللي حنا كنتناشمو معكم هاد الأفكار وواعيين كل الوعي بضرورة تقوية الجهودات ديالنا، ويمكن لي نقول لكم على أنه بالنسبة للرباط، هناك كذلك عين عتيق اللي هو في فترة إعادة البناء والتأهيل والتوسيع والملاءمة مع القانون 14.05 المتعلق بفتح وتدير مؤسسات الرعاية الاجتماعية، ولكن بغيت نقول بأنه الدور ديال التحسيس هو أساسي في اتجاه النداء إلى المواطنين والمواطنات أنهم فعلا يكثروا من الأعمال ديال التضامن الحقيقي مع مؤسسات الرعاية الاجتماعية ومع الجمعيات ديال المجتمع المدني، ولكن أنهم يكفوا على تقديم الهبات بدون ما يعرفوا لمن كيعطيو هذه الهبات لأنه فعلا هناك شبكات اللي لا بد كنستحق أنها تكون متابعة قانونيا.

ولكن يمكن لنا نقولو على أنه القانون الحالي ما فيش مقتضيات كافية لمحاربة كل هاد الأشكال الجديدة إلى التعاطي للتسول وإلى جلب العطف ديال المواهبين، بالأخص فيما يخص استغلال الأطفال، وهنا كذلك هذه النقطة هذه غادي تتطلب منا إعادة توجيه ديال الإستراتيجية ديالنا في اتجاه يعني السحب نهائيا للأطفال من الشارع، الأطفال اللي كيتم استعمالهم لغرض التسول، أنه يتم الحماية ديالهم القانونية وسحبهم من إمكانية الاتجار فيهم وحمايتهم في إطار مؤسسة الرعاية الاجتماعية.

وشكرا.

مدرة للدخل لصالح المتسولين اللي عندهم فعلا رغبة أنهم يعيدوا الإدماج ديالهم.

المقاربة الثانية: هي المقاربة القضائية ديال يعني محاربة التسول الاحترافي وطبقا للمواد 326 إلى 333 ديال القانون الجنائي.

المقاربة الثالثة: هي مقاربة التحسيس والتواصل لجميع المواطنين والمواطنات بناء على شعار: "نعم للتضامن" اللي هو واجب إنساني وحضاري وديني ولكن لا لتشجيع الاحترافية، التسول الاحترافي.

وعندنا بعض النتائج، لأننا تم الانطلاقة ديال هاد البرنامج في ثلاثة ديال الأماكن اللي هما: الدار البيضاء والرباط وفاس:

في مدينة الدار البيضاء: عندنا تم الانطلاقة ديال البرنامج في فاتح مارس 2007، وكاين 3257 ديال الحالات اللي تمت المعالجة ديالهم في المركز ديال تيط مليل.

في فاس: هناك 373 ديال الحالات من ضمنهم 184 ديال النساء و189 ديال الرجال.

وفي الرباط: مؤخرا تم إعادة انطلاقة البرنامج في مركز المحمدية للرعاية الاجتماعية، والوزارة دعمت البرنامج بتقديم المبلغ ديال 800 ألف درهم مخصص لاستقطاب مساعدات اجتماعيات مكلفين بتأطير هاد العملية ديال إعادة الإدماج ديال الأشخاص المعاقين.

وكذلك هناك برنامج ديال تعميم هاد الإستراتيجية على صعيد مدن مراكش وطنجة وأكادير ومكناس، وجدة، آسفي والعيون اللي هي في فترة الإنجاز. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، هل هناك تعقيب؟ تفضلوا الأستاذ الأنصاري.

السيد المستشار محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

أولا، بغيت نشكر السيدة الوزيرة على هذه البيانات وهذه المعطيات، وبغيت نؤكد من هذا المنبر أنه هناك جهودات جبارة تقوم بها لا الوزارة المعنية ولا المجتمع المدني بخصوص التغلب على هذه الآفة التي أصبحت ظاهرة اجتماعية وتتكاثر مع الأسف.

ونود السيدة الوزيرة أن تنكب الوزارة وفي نطاق ما تقوم به من تقصي وأبحاث كذلك على هذه الظاهرة التي تطل أيضا العالم القروي ولا أن نرتكز فقط على العالم الحضري.

هذا من جهة، ثم وفي نطاق السؤال الذي تقدم به الزميل الأستاذ أوعمو إلى السيدة وزيرة الصحة قد تطرق إلى نوع من أصحاب العاهات وكذلك

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموالي، إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلف بالماء والبيئة حول تدبير مياه سد الوحدة، للمستشارين المحترمين السادة: السي محمد الحضورى، السي أحمد العاطفي، السي محمد العلمي، السي محمد الهبطي، السي حسن قاسمي، السي حسن أكلميم، السي عمر مورو، السي دحمان الدرهم، السي بوبكر أعبيد، السي عبد السلام خيرات والسي محمد نقاذ، ليتفضل أحد الإخوة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد العلمي:

بسم الله الرحمن الرحيم .

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

أختي المستشارة، إخواني المستشارين،

سؤالي هو تدبير مياه سد الوحدة للسيد الوزير المحترم.

تعتبر سياسة السدود من بين أنجع السياسات التي ينجحها المغرب خلال السنوات الأخيرة، وهذه السدود تعتبر خزانا مهما سواء المياه الخاصة بالسقي أو الخاصة بالشرب، لكن هناك مناطق، رغم وجودها بالقرب من بعض السدود، إلا أنها لا تستفيد من المياه المخصصة للشرب، فمدينة وزان، مثلا، والجماعة المحيطة بها لا تستفيد من مياه سد الوحدة الذي يبعد عنها فقط ب25 كيلومتر، وتلجأ إلى الاستفادة من سد وادي المخازن الذي يبعد عن المدينة بأكثر من 70 كيلومتر، الشيء الذي يؤثر سلبا على الإنتاج الفلاحي بالمنطقة وعلى الخصاص أشجار الزيتون.

لهذا نسألكم، السيد الوزير، عن برنامج السياسة المائية بالمنطقة وعن الإجراءات الواجب إتباعها من أجل استفادة هذه المناطق في سد الوحدة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد عبد الكبير زهود، كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة،

المكلف بالماء والبيئة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمين،

أشكرا السيد المستشار على طرحه هذا السؤال، فعلا سياسة السدود أعطت أكلها، وهي سياسة ذات جدوى عالية ويعتبر سد الوحدة، بحق، أحد المنشآت المائية الكبرى ببلادنا، وهو معلمة مائية هامة بالقارة الإفريقية ككل.

يجب أن نتذكر أن الهدف الأساسي من سد الوحدة هو حماية الغرب من الفيضانات، فلكل يتذكر كيف كانت حالة الغرب بالفيضانات التي كان يعرفها انطلاقا من واد ورغة، حيث أنه جاء هذا السد باش يجي 100 ألف هكتار اللي كانت معرفة للفيضانات وكانت تسبب خسائر فادحة، ومنذ انطلاق استغلال السد في سنة 1997 مكن من تفادي هذه الفيضانات في حالات عدة تم إحصاؤها، لو لم يكن السد لكانت الخسائر محولة، فإذن الهدف الرئيسي هو الحماية من الفيضانات، وهو يلي هذا الهدف.

هناك أهداف ثانوية، وهي إنتاج الطاقة الكهربائية وكذلك السقي للمساحات الزراعية، تقدر بحوالي 100 ألف هكتار بإقليم سيدي قاسم والقيظرة، 85 ألف هكتار سهل الغرب و15 ألف هكتار بمنطقة جرف الملح والخيشات، يعني بالمنطقة.

أما بخصوص تزويد مدينة وزان بالماء الصالح للشرب انطلاقا من سد وادي المخازن، فهذا هو من الناحية التقنية الحل الأنجع، بحيث أنه الدراسات اللي قام بها المكتب الوطني للماء الصالح للشرب انطلاقا من جميع الموارد المتوفرة بالمنطقة.

فالحل الأقل تكلفة والأكثر مردودية هو تأمين التزويد بالماء انطلاقا من حقينة سد وادي المخازن اللي ماهياش بعيدة، فيها مستوى مائي يعني جد مهم بالنسبة للمنطقة، أما إمكانية السقي من منطقة وزان انطلاقا من سد الوحدة فهذا غير مجدي اقتصاديا بحكم الارتفاع ديال المستويات، لأنه باش يتسقى الزيتون غادي تكون واحد العملية ديال الضخ مهمة وهداك الشي ديال "البومباج" غادي يكون مكلف وحتى العملية ديال السقي ما غادي باش يكون عندها واحد المردودية.

فإذن سد الوحدة يستغل كما كان متوقعا، إضافة إلى ذلك هنالك استغلالات إضافية، وهي تجهيز المساحات السقوية التي جاءت في البرنامج الحكومي بهدف تدارك التأخير الحاصل في تجهيز المساحات السقوية في سفينة السدود وبالخصوص بالمنطقة ديال سد الوحدة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، لكم تعقيب السيد المستشار المحترم؟ تفضلوا أسدي.

المستشار السيد محمد العلمي:

شكرا السيد الوزير.

رغم الجهود التي بذلتها الوزارة المعنية في شخصكم عندما قتم بتدشين انطلاقة تزويد جماعة سيدي رضوان سنة 2004 بالماء الصالح للشرب، انطلاقا من مدينة وزان وجماعة بني كندة المجاورة في السنة الماضية إلا أن الخصاص لا يزال مطروحا رغم بعد هاتين الجماعتين عن سد وادي المخازن.

التقليدية حول التغطية الصحية في مجال الصناعة التقليدية، للمستشارين المحترمين السادة: السي عمر مكد، بن الطالب الحبيب، لحسن بوعود، إبراهيم أبو زيد، عبد القادر قوضاض، إدريس مروان، أحمد السنيتي، سفيان القرطاوي، إدريس حسني، محمد فضيلي، عبد الحميد السعداوي، عبد الرحيم الشرفاوي، محمد عدال، سعيد التدلوي، الهاشمي السموني، ابراهيم فضلي، عياد الطيبي، سعيد ارزقي، عبد الله أبو زيد، محمد بن مسعود، أحمد الادريسي وبوسلهام بيته، فليتفضل أحد المستشارين.
تفضل السي عبد الرحيم.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرفاوي:

شكرا السيد الرئيس.

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،
معالي الوزير،

عملت الحكومة على تعميم التغطية الصحية وذلك لضمان المساواة وتحقيق الإنصاف بالنسبة لجميع السكان في مجال الاستفادة من الخدمات الطبية والذي يمثل إحدى أولويات الدولة في مجال الصحة، وفي هذا الإطار عقدت شركات التأمين مع الصناع التقليديين والتجار اتفاقية بموجبها يمكن لهذه الفئة الاستفادة من التغطية الصحية، إلا أنه مع كامل ألسف أن شركات التأمين تجني أرباحا على حساب صحة المواطنين، إذ أن التغطية الصحية تشتمل فقط خدمات الاستشفاء بالمستشفيات العمومية وداخل الإقليم الذي يزاو فيه الصانع أو التاجر مهنته.

من هذا المنطلق نود، السيد الوزير، أن نسألكم: ما هي التدابير الاستعجالية التي يمكن للحكومة أن تتخذها قصد تمكين هذه الفئة من المواطنين من الاستفادة بتغطية صحية شاملة وفي جميع أنحاء المملكة؟ وهل هناك إستراتيجية واضحة للحكومة قصد تصحيح الوضع الاجتماعي للحرفيين التقليديين والتجار؟
شكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، تفضلوا السيد الوزير.

السيد أنيس بيرو، كاتب الدولة لدى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس.

أتقدم بالشكر للسادة المستشارين على طرحهم لهذا السؤال المهم جدا، والذي يتعلق بملف مهم جدا وهو التغطية الصحية، وهنا يجب المقارنة بين حالتين:

الحالة الأولى قبل 2007، حيث لم تكن هناك أية تغطية صحية، وبالتالي كان الحرفيون معرضين لكل الأمراض دون اطمئنان بالنسبة لتغطيتهم الصحية وما تم عمله بعد 2007. كيف ما كان الحال كانت خطوة جبارة، خطوة كبيرة

وأعتقد، السيد الوزير، أن التقنية التي أنجزت لم تأخذ بالحسبان عدد سكان الجماعتين المستفيدتين ونسبة الاستهلاك وخصوصا في فصل الصيف، مما دفع ببعض الجماعات القروية كجماعة سيدي رضوان تخصيص جزء من ميزانيتها لكراء بعض الآليات لنقل الماء ببعض الدواوير المتضررة بتعاون مع السلطات المحلية والإقليمية والمحتمع المدني، وحسب علمي، السيد الوزير، أن هناك دراسة حول تقوية وتوسيع الشبكة الرابطة بين مدينة وزان والجماعتين المذكورتين.

ولهذه الأسباب أسألكم، السيد الوزير المحترم، عن تاريخ تنفيذ هذه الدراسة المنجزة من طرف المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، وهل تفكرون في تعزيز وتقوية هذه الشبكة عن طريق ربطها بالشبكة المرتبطة بين سد الوحدة المزمع إنجازها بالجماعات الست المجاورة بهذه المنشأة المائية التي تم إنجازها فوق أراضي السكان، مما ألحق بهم مجموعة من الأضرار، وخصوصا المرتبطة بمرض الزيتون، الشيء الذي يستدعي استفادتهم من المشاريع المستقبلية؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، كم رد ألسيد الوزير؟ تفضلوا سيدي.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء والبيئة:

هو مؤكد هو أنه بالنسبة للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب كاي هاد القنوات الجر الجهوية، عندنا جوج ديال الحقيبات:
عندنا هاد العملية ديال التزويد انطلاقا من سد وادي الخازن اتجاه وزان، وغادي تكون هديك القناة الجر الجهوية وبالتالي غادي يتم تأمين تزويد كاع هديك العالم القروي اللي غادي تمر منه يعني، الجماعات اللي هي عندنا عجز غادي يتم التدارك ديال العجز.

كذلك هناك كاي العملية ديال تزويد ديال بعض المناطق بإقليم سيدي قاسم وتاونات وشفشاون انطلاقا من سد الوحدة هذه المرة، وهاد قناة الجر اللي هي جد مهمة غادي تمكن كذلك من إضافة بعض الجماعات والدواوير اللي هي في عجز واللي جاءت قريبة لهاد قناة الجر، وعلى حساب المعلومات اللي عندي فإن إقليم سيدي قاسم، بصفة عامة، غادي يكون مؤمن وغادي يكون في أعلى مستوياته أكثر من المعدل الوطني بالنسبة للتزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط القروي.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.
وننتقل إلى آخر سؤال في جدول أعمال هذه الجلسة، موجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية المكلف بالصناعة

الآن بطبيعة الحال تعملوا باش نوقفو على مواطن الضعف، على مواطن القوة لكي نحسن هذا المنتج، لكي نأقلم هذا المنتج، وحتى يكون كذلك باستطاعة الصانع التقليدي، حسب موارده، أن يؤدي مساهمته وهو مرتاح بالنسبة للخدمات التي يقدمها هذا المنتج.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد الوزير. لكم تعقيب السيد المستشار؟

المستشار السيد عبد الرحيم الشرفاوي:

أنا في الواقع معالي الوزير، أعطانا ما فيه الكفاية، بحيث أنه تشوف معالي الوزير كصانع تقليدي تبيغي الصانع وتبيغي الصناعة التقليدية، هذا مؤسف، هذا سؤال كان موجه إلى السيدة وزيرة الصحة، لأنه باش نعطيوها بعض المعطيات اللي خصها تكون عندها في الوزارة ديالها، ولكن نحن متيقين بأن السيد كاتب الدولة، اللي هو كسؤول على هذا القطاع، وأنا كصانع تقليدي نعرف بأنه السيد الوزير ما غاديش يخل علينا وغادي يمشي معنا في الطريقة ديال الصانع والتجار اللي راهم حاليا معالي الوزير محرومين.

هاد الشركات ديال التأمين اللي هو ما تتدفع لهم الملف باش يكونوا (REMBOURSES)، بالله عليكم، معالي الوزير، أن الإنسان كيدفع الملف ديالو وكيبقي تينظر باش يتوصل بذاك البركة حتى تيتزايد عليه مرض في مرض، كيف غادي يمكن لو يتوصل بذاك البركة باش يمكن لو يستافد بها في المرض ديال وليداتو؟

سمعنا بأنه قلتيو 35 درهم للطفل و45، هنا المؤسف جدا معالي الوزير أن بعض الصانع التقليديين حاليا ما تيسطعوش ولو أن هذا الدفع بسيط ما تيسطعوش باش يؤدبوه، الله غالب، لأن لا يخفى عليكم جيتو لعندنا لسلا، معالي الوزير، وشفتيو سلا، وقدمنا لكم الصانع والصانعات وبقاؤ فيكم، ويعني درتيوا مجهودكم واجتهدتو، لحد الآن صعب عليهم باش ينوضوا يؤدوا هذا الواجب ومن بعد تينوضوا يتعنكروا ويوجدوا ويخطوا، واتسنى إمتى غادي يترومبوساؤ وكين اللي تينتنسى إلى يومنا هذا.

احنا، معالي الوزير، تشكروك جزيل الشكر، اللي تنطلبو منك معالي الوزير، ماتبخلش علينا لأن هاد الصانع والصانعات راه الدفاع ديالهم هما أتم، معالي الوزير.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية:

شكرا للسيد المستشار على تدخله القيم.

جدا، للأخذ بعين الاعتبار شريحة مهمة من مواطنينا وهم الحرفيون وهم الصانع التقليديون والتجار كذلك معنيون، إذن هذا المنتج ديال "عناية" الموجه إلى الصانع التقليديين أعتبره، شخصيا، خطوة جبارة في هذا المجال. التغطية الصحية ديال منتج عناية فيه عدة أنواع، كين مثل واحد الاتفاقية مع أحد شركات التأمين كتعطينا ثلاثة أنواع ديال التأمينات:

كين المنتج الأول هو اللي تكلم عليه السيد المستشار المحترم واللي اسميتو "شفاء أساسي"، هذا الشفاء الأساسي يعطي الخدمات التالية: تحمل تكاليف العلاج داخل المستشفيات العمومية، تم الاستشفاءات الطبية والجراحية والفحوصات الخارجية والأمراض الطويلة الأمد والولادة، السقف، ليس هناك سقف.

كين هناك "شفاء متكامل" وهو منتج أكثر تطور، وبالتالي يتطلب كذلك مساهمة أكبر، المنتج الأول يتطلب مساهمة ما بين 36 درهم لكل طفل و45 درهم لكل بالغ، لما تناخذو واحد العائلة اللي فيها ثلاثة ديال البالغين وجوج ديال الأطفال، عليها أن تؤدي 207 ديال الدرهم، هذا بالنسبة للمنتج الأول.

المنتج الثاني اللي هو شفاء متكامل، اللي قلت يعطي خدمات أكثر: كالاستشفاءات الطبية والجراحية والفحوصات الخارجية، تتبع الأمراض الطويلة الأمد، تتبع صحة الطفل أقل من 12 سنة، تتبع الحمل ونسبة استرجاع المصاريف تبلغ 70 % بالنسبة للمصحات الخاصة و90% بالنسبة للمستشفيات العمومية، هنا السقف محدد في 200 ألف درهم، هنا بطبيعة الحال الكلفة، طبعا، ترتفع بالنسبة لنفس العائلة ديال 3 ديال البالغين وجوج ديال الأطفال، تتوصل ل 380 درهم.

وهناك منتج آخر اللي اسميتو "شفاء شامل"، هذا كذلك أكثر كلفة ولكن يعطي خدمات أكثر، الخدمات تيعطي: تحمل تكاليف الاستشفاء والعلاجات المنتقلة، نسبة استرجاع المصاريف تبلغ 70% بالنسبة للمصحات و90% بالنسبة للمستشفيات العمومية، والسقف محدد في 200 ألف درهم، وهنا المساهمة ديال الأسرة ديال الصانع التقليدي تصل إلى 460 درهم.

هذا المنتج هذا ديال "عناية" هو في بدايته انطلق سنة 2007، الهدف الذي تنوخاه هو أن نوفر منتوجا يريده الصانع التقليدي، باستطاعة الصانع التقليدي، يتجاوب وانتظارات الصانع التقليدي، احنا ما تنديروش هاد المنتج لطرف دون الآخر، إلى كان هاد المنتج لا يتجاوب وانتظارات الصانع التقليدي، من واجبنا ومن مسؤوليتنا مراجعته وتحسينه حتى يتلاءم وما يريده الصانع التقليدي.

في هذا الإطار هذا، هناك تعقيب لهذا المنتج الآن ديال "عناية"، وهذا التقييم شامل جميع مندوبيات الصناعة التقليدية الذين قاموا به وباتصال دائم مع غرف الصناعة التقليدية، والسيد المستشار المحترم من أحد الفاعلين الأساسيين في هذه العملية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمته معنا وعلى غيرته على هذا القطاع، وهكذا نكون قد آتينا على جدول أعمال هذه الجلسة هادي، وأشكر السادة المستشارين.
ورفعت الجلسة.

وأقول كذلك جوابا على تدخله على أن الجانب ديال التغطية يدخل في إطار برنامج متكامل وشامل.

ما نريده، وما نطمح إليه، وما نعمل من أجله أن يستطيع الصانع التقليدي أن يؤدي مساهمته، ومعنى هذا أن مواردنا يجب أن ترتفع، ومعنى هذا أنه سوف يستغل في ظروف وفضاء يحترم إنسانيته، ويمكنه من الإبداع ومن العطاء ومن الإنتاج، ما نريد معالجته هو الرفع من مستوى عيش الصانع التقليدي، وهذا بطبيعة الحال سيكون من الاستفادة من أعلى مستويات التغطية الصحية، وهذا ما نريده وفق البرنامج، والذي يساهم فيه السيد المستشار المحترم.